

ما تقول الفقهاء - رضي الله عنهم - في رجل يقول: إن الفقر لم نتعبد به، ولم نؤمر به، ولا جسم له، ولا معنى، وأنه غير سبيل موصل إلى رضا الله تعالى وإلى رضا رسوله، وإنما تعبدنا بمتابعة أمر الله واجتناب نهيه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإن أصل كل شيء العلم والتعبد به والعمل به، والتقوى والورع عن المحارم، و«الفقر» المسمى على لسان الطائفة والأكابر هو الزهد في الدنيا، والزهد في الدنيا يفيد العلم الشرعي فيكون الزهد في الدنيا العمل بالعلم، وهذا هو الفقر، فإذا الفقر فرع من فروع العلم، والأمر على هذا. وما ثم طريق أوصل من العلم والعمل بالعلم، على ما صح وثبت عن النبي ﷺ.

ويقول: إن الفقر المسمى المعروف عند أكثر أهل الزي المشروع في هذه الأعصار من الزي والألفاظ والاصطلاحات المعتادة غير مرضي لله ولا لرسوله، فهل الأمر كما قال، أو غير ذلك؟ أفتونا مأجورين.

٢٥/١١ / فأجاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية - رضي الله عنه - :

الحمد لله، أصل هذه «المسألة» أن الألفاظ التي جاء بها الكتاب والسنة علينا أن نتبع ما دلت عليه، مثل لفظ الإيمان، والبر، والتقوى، والصدق، والعدل، والإحسان، والصبر، والشكر، والتوكل، والخوف، والرجاء، والحب لله، والطاعة لله وللرسول، وبر الوالدين، والوفاء بالعهد، ونحو ذلك مما يتضمن ذكر ما أحبه الله ورسوله من القلب والبدن. فهذه الأمور التي يحبها الله ورسوله هي الطريق الموصل إلى الله، مع ترك ما نهى الله عنه ورسوله؛ كالكفر، والنفاق والكذب، والإثم والعدوان، والظلم والجور والهلع، والشرك والبخل والجبن، وقسوة القلب والغدر وقطيعة الرحم ونحو ذلك. فعلى كل مسلم أن ينظر فيما أمر الله به ورسوله فيفعله، وما نهى الله عنه ورسوله فيتركه. هذا هو طريق الله وسبيله ودينه الصراط المستقيم. صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وهذا الصراط المستقيم يشتمل على علم وعمل : علم شرعي، وعمل شرعي، فمن علم ولم يعمل بعلمه كان فاجراً، ومن عمل بغير علم كان ضالاً، وقد أمرنا الله - سبحانه - أن نقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ. صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

وَلَا الضَّالِّينَ ﴿الفاتحة: ٦ - ٧﴾. قال النبي ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون»^(١)، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يعملوا به، والنصارى عبدوا الله بغير علم. ٢٦/١١

ولهذا كان السلف يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون. وكانوا يقولون: من فسد من العلماء فقيه شبه من اليهود؛ ومن فسد من العباد ففيه شبه من النصارى، فمن دعا إلى العلم دون العمل المأمور به كان مضلاً، ومن دعا إلى العمل دون العلم كان مضلاً، وأضل من سلك في العلم طريق أهل البدع؛ فيتبع أموراً تخالف الكتاب والسنة يظنها علوماً وهي جهالات. وكذلك من سلك في العبادة طريق أهل البدع، فيعمل أعمالاً تخالف الأعمال المشروعة يظنها عبادات وهي ضلالات. فهذا وهذا كثير في المنحرف المنتسب إلى فقه أو فخر. يجتمع فيه أنه يدعو إلى العلم دون العمل، والعمل دون العلم، ويكون ما يدعو إليه فيه بدع تخالف الشريعة، وطريق الله لا تتم إلا بعلم وعمل، يكون كلاهما موافقاً الشريعة.

فالسالك طريق «الفقر والتصوف والزهد والعبادة» إن لم يسلك بعلم يوافق الشريعة، وإلا كان ضالاً عن الطريق، وكان ما يفسده أكثر مما يصلحه. والسالك من «الفقه والعلم والنظر والكلام» إن لم يتابع الشريعة ويعمل بعلمه وإلا كان فاجراً ضالاً عن الطريق. فهذا هو الأصل الذي يجب اعتماده على كل مسلم.

٢٧/١١

وأما التعصب لأمر من الأمور بلا هدى من الله فهو من عمل الجاهلية ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

ولا ريب أن لفظ «الفقر» في الكتاب والسنة وكلام الصحابة والتابعين وتابعيهم لم يكونوا يريدون به نفس طريق الله، وفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والأخلاق المحمودة ولا نحو ذلك، بل الفقر عندهم ضد الغنى. و الفقراء هم الذين ذكرهم الله في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وفي قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وفي قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ [الحشر: ٨]. والغني هو الذي لا يحل له أخذ الزكاة، أو الذي تجب عليه الزكاة، أو ما يشبه ذلك؛ لكن لما كان الفقر مظنة الزهد طوعاً أو كرهاً؛ إذ من العصمة ألا تقدر، وصار المتأخرون كثيراً ما يقرنون بالفقر معنى الزهد، والزهد قد يكون مع الغنى، وقد يكون مع الفقر. ففي الأنبياء والسابقين الأولين ممن هو زاهد مع غناه كثير..

(١) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٥٣، ٢٩٥٤) وقال: «حسن غريب»، وأحمد ٣٧٨/٤، وابن حبان في الموارد (١٧١٥).

و «الزهد» المشروع ترك ما لا ينفع في الدار الآخرة، وأما كل ما يستعين به العبد على طاعة الله ٢٨/١١ فليس تركه من الزهد المشروع بل ترك الفضول التي تشغل عن طاعة الله ورسوله هو المشروع. وكذلك في أثناء المائة الثانية صاروا يعبرون عن ذلك بلفظ الصوفي، ٢٩/١١ لأن لبس الصوف يكثر في الزهاد، ومن قال: إن الصوفي نسبة إلى الصفة، أو الصفا/أو الصف الأول، أو صوفة بن بشر بن أد بن طابخة، أو صوفة القفا؛ فهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى، لكن من الناس من قد لمحو الفرق في بعض الأمور دون بعض، بحيث يفرق بين المؤمن والكافر ولا يفرق بين البر والفاجر، أو يفرق بين بعض الأبرار وبين بعض الفجار، ولا يفرق بين آخرين اتباعاً لظنه وما يهواه، فيكون ناقص الإيمان بحسب ما سوى بين الأبرار والفجار، ويكون معه من الإيمان بدين الله تعالى الفارق بحسب ما فرق به بين أوليائه وأعدائه.

ومن أقر بالأمر والنهي الدينين دون القضاء والقدر، وكان من القدرية كالمعتزلة ونحوهم، الذين هم مجوس هذه الأمة. فهؤلاء يشبهون المجوس، وأولئك يشبهون المشركين الذين هم شر من المجوس، ومن أقر بهما وجعل الرب متناقضاً فهو من أتباع إبليس الذي اعترض على الرب - سبحانه - وخاصة، كما نقل ذلك عنه. فهذا التقسيم في القول والاعتقاد.

وكذلك هم في «الأحوال، والأفعال» فالصواب منها حالة المؤمن الذي يتقي الله فيفعل ٣٠/١١ الأمور، ويترك المحظور، ويصبر على ما يصيبه/من المقدور، فهو عند الأمر والدين والشريعة، ويستعين بالله على ذلك، كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وإذا أذنب استغفر وتاب لا يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات، ولا يرى المخلوق حجة على رب الكائنات، بل يؤمن بالقدر ولا يحتج به، كما في الحديث الصحيح الذي فيه سيد: الاستغفار أن يقول العبد: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني، وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»^(١) فيقر بنعمة الله عليه في الحسنات. ويعلم أنه هو هداه ويسره ليسرى. ويقر بذنوبه من السيئات ويتوب منها. كما قال بعضهم: أطعتك بفضلك، والمنة لك. وعصيتك بعلمك، والحجة لك. فأسألك بوجوب حجتك على، وانقطاع حجتى إلا غفرت لي.

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(٢) وهذا له

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٢٣).

(٢) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧/٥٥).

تحقيق مبسوط في غير هذا الموضع .

وآخرون قد يشهدون «الأمر» فقط ، فتجدهم يجتهدون في الطاعة حسب الاستطاعة، لكن ليس عندهم من مشاهدة القدر ما يوجب لهم حقيقة الاستعانة والتوكل والصبر. ٣١/١١
وآخرون يشهدون «القدر» فقط، فيكون عندهم من الاستعانة والتوكل والصبر ما ليس عند أولئك ، لكنهم لا يلتزمون أمر الله ورسوله، واتباع شريعته، وملازمة ما جاء به الكتاب والسنة من الدين. فهؤلاء يستعينون الله ولا يعبدونه. والذين من قبلهم يريدون أن يعبدوه ولا يستعينوه، والمؤمن يعبد ويستعينه .

والقسم الرابع: شر الأقسام وهو من لا يعبد ولا يستعينه، فلا هو مع الشريعة الأمرية، ولا مع القدر الكوني، وانقسامهم إلى هذه الأقسام هو فيما يكون قبل المقدر من توكل واستعانة، ونحو ذلك. وما يكون بعده من صبر ورضا ونحو ذلك، فهم في التقوى وهي طاعة الأمر الديني والصبر على ما يقدر عليه من القدر الكوني أربعة أقسام: أحدها: أهل التقوى والصبر، وهم الذين أنعم الله عليهم ، أهل السعادة في الدنيا والآخرة .

والثاني: الذين لهم نوع من التقوى بلا صبر مثل الذين يمثلون ما عليهم من الصلاة ونحوها، ويتركون المحرمات، لكن إذا أصيب أحدهم/في بدنه بمرض ونحوه أو ماله أو ٣٢/١١ في عرضه، أو ابتلى بعدو يخيفه، عظم جزعه، وظهر هلهه .

والثالث: قوم لهم نوع من الصبر بلا تقوى : مثل الفجار الذين يصبرون على ما يصيبهم في مثل أهوائهم كاللصوص، والقطاع الذين يصبرون على الآلام في مثل ما يطلبونه من الغضب، وأخذ الحرام، والكتاب وأهل الديوان الذين يصبرون على ذلك في طلب ما يحصل لهم من الأموال بالخيانة وغيرها، وكذلك طلاب الرياسة والعلو على غيرهم يصبرون من ذلك على أنواع من الأذى التي لا يصبر عليها كثير من الناس .

وكذلك أهل المحبة للصور المحرمة من أهل العشق وغيرهم ، يصبرون في مثل ما يهونونه من المحرمات على أنواع من الأذى والآلام، وهؤلاء هم الذين يريدون علواً في الأرض أو فساداً من طلاب الرياسة، والعلو على الخلق ، ومن طلاب الأموال بالبغي والعدوان والاستمتاع بالصور المحرمة نظراً أو مباشرة وغير ذلك ، يصبرون على أنواع من المكروهات ولكن ليس لهم تقوى فيما تركوه من المأمور، وفعلوه من المحظور، وكذلك قد يصبر الرجل على ما يصيبه من المصائب: كالمرض والفقر وغير ذلك، ولا يكون فيه تقوى إذا قدر .

٣٣/١١ / وأما القسم الرابع: فهو شر الأقسام، لا يتقون إذا قدروا، ولا يصبرون إذا ابتلوا، بل هم كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلُقٌ هَلُوعًا . إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١] فهؤلاء تجدهم من أظلم الناس وأجبرهم إذا قدروا، ومن أذل الناس وأجزعهم إذا قهروا، إن قهرتهم ذلوا لك، وناقوك، وحبوك واسترحموك، ودخلوا فيما يدفعون به عن أنفسهم من أنواع الكذب والذل، وتعظيم المسؤول، وإن قهروك كانوا من أظلم الناس، وأقساهم قلباً، وأقلهم رحمة وإحساناً وعفواً. كما قد جريه المسلمون في كل من كان عن حقائق الإيمان أبعد: مثل التتار الذين قاتلهم المسلمون، ومن يشبههم في كثير من أمورهم، وإن كان متظاهراً بلباس جند المسلمين وعلمائهم وزهادهم وتجارهم وصناعهم فالاعتبار بالحقائق. فإن الله لا ينظر إلى صوركم ولا إلى أموالكم، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم.

فمن كان قلبه وعمله من جنس قلوب التتار وأعمالهم، كان شبيهاً لهم من هذا الوجه، وكان ما معه من الإسلام أو ما يظهره منه بمنزلة ما معهم من الإسلام وما يظهره منه، بل يوجد في غير التتار المقاتلين من المظهرين للإسلام من هو أعظم ردة وأولى بالأخلاق الجاهلية وأبعد عن الأخلاق الإسلامية من التتار. وفي الصحيح عن النبي ﷺ ٣٤/١١ أنه كان يقول في خطبه: «خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(١).

وإذا كان خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد، فكل من كان إلى ذلك أقرب، وهو به أشبه، كان إلى الكمال أقرب، وهو به أحق، ومن كان عن ذلك أبعد وشبهه أضعف، كان عن الكمال أبعد وبالباطل أحق، والكمال هو من كان لله أطوع، وعلى ما يصيبه أصبر، فكلما كان أتبع لما يأمر الله به ورسوله وأعظم موافقة لله فيما يحبه ويرضاه وصبر على ما قدره وقضاه، كان أكمل وأفضل. وكل من نقص عن هذين كان فيه من النقص بحسب ذلك.

وقد ذكر الله تعالى الصبر والتقوى جميعاً في غير موضع من كتابه، وبين أنه ينصر العبد على عدوه من الكفار المحاربين والمعاهدين والمنافقين، وعلى من ظلمه من المسلمين ولصاحبه تكون العاقبة، قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]، وقال الله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا

(١) مسلم في الجمعة (٤٣/٨٦٧، ٤٥)، وابن ماجه في المقدمة (٤٥)، كلاهما عن جابر بن عبد الله.

أَذَى كَثِيرًا وَإِن تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخِذُوا بِطَانَةٍ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْأَايَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ هَآئِنْتُمْ أَوْلَاءُ الَّذِينَ كَفَرْتُمْ وَلَا يُجِيبُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَاوْا عَنْكُمْ مِنَ الْأَنَامِلِ مِنْ أَلْتَيْطَاطٍ قُلْ مُؤْتُوا بِعَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ . إِن تَمَسَسْتُمْ حَسَنَةً سَوْهُتُمْ وَإِن تَصَبَّيْتُمْ سَيِّئَةً يَبْغَرُوا بِهَا وَإِن تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١٨٧﴾ [آل عمران: ١١٨-١٢٠]، وقال أخوة يوسف له: ﴿أَوَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَبَصِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

وقد قرن الصبر بالأعمال الصالحة عموماً وخصوصاً فقال تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَأَصْبِرْ حَتَّىٰ يَخُذَكَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْخَاكِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٩]. وفي اتباع ما أوحى إليه التقوى كلها: تصديقاً لخبر الله، وطاعة لأمره، وقال تعالى: ﴿وَاقْبِرْ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّكِرِينَ . وَأَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [هود: ١١٤، ١١٥]، وقال تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣] فهذه مواضع قرن فيها الصلاة والصبر.

/ وقرن بين الرحمة والصبر في مثل قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالرَّحْمَةِ﴾ ٣٦/١١ [البلد: ١٧] وفي الرحمة الإحسان إلى الخلق بالزكاة وغيرها، فإن القسمة أيضاً رباعية. إذ من الناس من يصبر ولا يرحم: كأهل القوة والقسوة، ومنهم من يرحم ولا يصبر: كأهل الضعف واللين، مثل كثير من النساء ومن يشبههن، ومنهم من لا يصبر ولا يرحم كأهل القسوة والهلع، والمحمود هو الذي يصبر ويرحم؛ كما قال الفقهاء في صفة المتولي: ينبغي أن يكون قوياً من غير عتف، ليناً من غير ضعف، فبصبره يقوى، وبليته يرحم، وبالصبر ينصر العبد، فإن النصر مع الصبر، وبالرحمة يرحم الله تعالى. كما قال النبي ﷺ: «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(١)، وقال: «من لم يرحم لا يرحم»^(٢)، وقال: «لا تنزع الرحمة إلا من شقي، الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»^(٣). والله أعلم. انتهى.

(١) البخارى فى الجنائز (١٢٨٤) ومسلم فى الجنائز (١١/٩٢٣).

(٢) البخارى فى الآداب (٥٩٩٧) ومسلم فى الفضائل (٦٥/٢٣١٨).

(٣) أبو داود فى الآداب (٤٩٤٢، ٤٩٤١) والترمذى فى البر (١٩٢٣، ١٩٢٤).

٣٧/١١ /سئل شيخ الإسلام وقدوة الأنام ومفتي الفرق وناصر السنة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية - رضي الله عنه - عن «أهل الصفة» كم كانوا؟ وهل كانوا بمكة أو بالمدينة؟ وأين موضعهم الذي كانوا يقيمون فيه؟ وهل كانوا مقيمين بأجمعهم لا يخرجون إلا خروج حاجة؟ أو كان منهم من يقعد بالصفة؟ ومنهم من يتسبب في القوت؟ وما كان تسببهم؟ هل يعملون بأبدانهم ، أم يشحذون بالزنبيل (١)؟ وفي من يعتقد أن «أهل الصفة» قاتلوا المؤمنين مع المشركين؟ وفيمن يعتقد أن «أهل الصفة» أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - ؟ ومن الستة الباقين من العشرة؟ ومن جميع الصحابة؟ وهل كان فيهم أحد من العشرة؟ وهل كان في ذلك الزمان أحد ينذر لأهل الصفة؟ وهل تواجدوا على دف أو شبابة (٢)؟ أو كان لهم حاد ينشد الأشعار ويتحركون عليها بالتصديفة ويتواجدون ؟

وعن هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ ٣٨/١١ [الكهف: ٢٨] هل هي مخصوصة بأهل الصفة؟ أم هي/عامة ؟ وهل الحديث الذي يرويه كثير من العامة ويقولون: إن رسول الله ﷺ قال: «ما من جماعة يجتمعون إلا وفيهم ولي لله: لا الناس يعرفونه ولا الولي يعرف أنه ولي» (٣) صحيح؟ وهل تخفى حالة الأولياء أو طريقتهم على أهل العلم أو غيرهم؟ ولماذا سمي الولي ولياً؛ وما المراد بالولي؟ وما الفقراء الذين يسبقون الأغنياء إلى الجنة؟ وما الفقراء الذين أوصى بهم في كلامه. وذكرهم سيد خلقه ، وخاتم أنبيائه ورسله محمد ﷺ في سنته. هل هم الذين لا يملكون كفايتهم أهل الفاقة والحاجة أم لا ؟

فأجاب شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية - رضي الله

(١) الزنبيل : خطأ لغة، والصواب: الزبيل : وهي القفة أو الجراب ، وهو الوعاء الذي يحمل فيه زبل وزبلان . انظر : معجم متن اللغة ١٤/٣ .

(٢) الشبابة : آلة طرب متخذة من القصب المجوف . يقال لها : البراج ويعبر عنها بالزمار العراقي وهي معروفة إلى اليوم . انظر : معجم متن اللغة ٣/٢٦٤ .

(٣) كشف الخفا ٢/١٩٤ (٢٢٤٩) ، والأسرار المرفوعة للشيخ على القاري (٤٢٠) وقال : «لا أصل له وهو كلام باطل؛ فإن الجماعة قد يكونون فجارا يموتون على الكفر أو الفجور». كذا ذكره بعضهم ولو حدد سنده فباب التأويل واسع عندهم .

عنه - بقلمه ما صورته:

الحمد لله رب العالمين .

أما «الصفة» التي ينسب إليها أهل الصفة من أصحاب النبي ﷺ فكانت في مؤخر مسجد النبي ﷺ في شمالي المسجد بالمدينة النبوية، كان يأوى إليها من فقراء المسلمين من ليس له أهل ولا مكان يأوى إليه؛ وذلك أن الله سبحانه وتعالى أمر نبيه ﷺ والمؤمنين أن ٣٩/١١ يهاجروا إلى المدينة النبوية، حين آمن من آمن من أكابر أهل المدينة من الأوس والخزرج، وبايعهم بيعة العقبة عند منى، وصار للمؤمنين دار عز ومنعة، جعل المؤمنون من أهل مكة وغيرهم يهاجرون إلى المدينة، وكان المؤمنون السابقون بها صنفين: المهاجرين الذين هاجروا إليها من بلادهم، والأنصار الذين هم أهل المدينة، وكان من لم يهاجر من الأعراب وغيرهم من المسلمين لهم حكم آخر. وآخرون كانوا ممنوعين من الهجرة لمنع أكابرهم لهم بالقيود والحبس، وآخرون كانوا مقيمين بين ظهرائي الكفار المستظهرين عليهم.

فكل هذه الأصناف مذكورة في القرآن، وحكمهم باق إلى يوم القيامة في أشباههم ونظرائهم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَدَّعِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرْتُمْ فِي الَّذِينَ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ . وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَهْدِهِمْ أُولَئِكَ بَعْضٌ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ . وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٢ - ٧٤] فهذا في السابقين .

ثم ذكر من اتبعهم إلى يوم القيامة فقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا ٤٠/١١ مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، [الأنفال: ٧٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأُولُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

وذكر في السورة الأعراب المؤمنين، وذكر المنافقين من أهل المدينة ومن حولها، وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمْ أَمْوَالَهُمْ طَالِمًا أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجَرُوا فِيهَا فَاُولَئِكَ مَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا . إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا . فَاُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٧ - ٩٩].

فلما كان المؤمنون يهاجرون إلى المدينة النبوية كان فيهم من ينزل على الأنصار بأهله ، أو بغير أهله؛ لأن المبايعة كانت على أن يؤووهم ، ويواسوهم ، وكان في بعض الأوقات إذا قدم المهاجر اقترع الأنصار على من ينزل عنده منهم ، وكان النبي ﷺ قد حالف بين المهاجرين والأنصار ، وأخى بينهم ، ثم صار المهاجرون يكثرون بعد ذلك شيئاً بعد شيء؛ فإن الإسلام صار ينتشر والناس يدخلون فيه .

٤١/١١ والنبي ﷺ يغزو الكفار تارة بنفسه ، وتارة بسراياه/ فيسلم خلق تارة ظاهراً وباطناً ، وتارة ظاهراً فقط ، ويكثر المهاجرون إلى المدينة من الفقراء والأغنياء ، والأهلين والعزباء ، فكان من لم يتيسر له مكان يأوى إليه ، يأوى إلى تلك الصفة التي في المسجد ، ولم يكن جميع أهل الصفة يجتمعون في وقت واحد ، بل منهم من يتأهل ، أو ينتقل إلى مكان آخر يتيسر له . ويجيء ناس بعد ناس ، فكانوا تارة يقلون ، وتارة يكثرون ، فتارة يكونون عشرة أو أقل ، وتارة يكونون عشرين وثلاثين وأكثر ، وتارة يكونون ستين وسبعين .

وأما جملة من أوى إلى الصفة مع تفرقهم ، فقد قيل : كانوا نحو أربعمئة من الصحابة ، وقد قيل : كانوا أكثر من ذلك ولم يعرف كل واحد منهم . وقد جمع أسماءهم «الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي» في كتاب «تاريخ أهل الصفة» جمع ذكر من بلغه أنه كان من «أهل الصفة» وكان معتنياً بذكر أخبار النساك ، والصوفية ؛ والآثار التي يستندون إليها ، والكلمات الماثورة عنهم ، وجمع أخبار زهاد السلف ، وأخبار جميع من بلغه أنه كان من أهل الصفة ، وكم بلغوا ، وأخبار الصوفية المتأخرين بعد القرون الثلاثة . وجمع أيضاً في الأبواب : مثل حقائق التفسير . ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه ، ومثل كلامهم في التوحيد والمعرفة والمحبة ، ومسألة السماع وغير ذلك من الأحوال ، وغير ذلك من الأبواب . وفيما جمعه فوائد كثيرة ، ومنافع جليلة .

٤٢/١١ /وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل . وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير . ويروى أحياناً أخباراً ضعيفة بل موضوعة ، يعلم العلماء أنها كذب .

وقد تكلم بعض حفاظ الحديث في سماعه .

وكان البيهقي إذا روى عنه يقول : حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه . وما يظن به وبأمثاله إن شاء الله تعمد الكذب ، لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في

الرواية؛ فإن النساك والعباد منهم من هو متقن في الحديث، مثل ثابت البناني^(١)، والفضيل بن عياض، وأمثالهما، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط، وضعف، مثل مالك بن دينار وفرقد السبخي^(٢) ونحوهما.

وكذلك ما يآثره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق أو ينتصر له من الأقوال والأفعال والأحوال. فيه من الهدى والعلم شيء كثير. وفيه - أحياناً - من الخطأ أشياء؛ وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ. وبعضه باطل قطعاً. مثل ما ذكر في حقائق التفسير قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره من الآثار الموضوعية. وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات التي بعضها أمثال حسنة، واستدلالات مناسبة. وبعضها من نوع الباطل واللغو.

/فالذي جمعه (الشيخ أبو عبد الرحمن) ونحوه في تاريخ أهل الصفة وأخبار زهادنا ٤٣/١١ السلف، وطبقات الصوفية، يستفاد منه فوائد جلية، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة.

وهكذا كثير من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهاد والمتكلمين، وغيرهم. يوجد فيما يآثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير، وأمر عظيم من الهدى، ودين الحق، الذي بعث الله به رسوله. ويوجد - أحياناً - عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير.

ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يثنى عليه، ويحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العلم والعدل، فهم بعداء عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس.

(١) أبو محمد ثابت بن أسلم البناني البصري، كان من أئمة أهل العلم والعمل، ولد في خلافة معاوية، وثقه العجلي والنسائي وابن حبان، وغيرهم، توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة، وقيل: سبع وعشرين. [تهذيب التهذيب ٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٥/٢٢٠ - ٢٢٣].

(٢) هو فرقد بن يعقوب السبخي أبو يعقوب البصري من سبخة البصرة، وقيل: من سبخة الكوفة، روى عن أنس وسعيد بن جبير. قال البخاري: في حديثه مناكير، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال يعقوب بن شيبة: رجل صالح ضعيف الحديث جداً، وقال ابن حبان: كانت فيه غفلة ورداء حفظ فكان يرفع المراسيل وهو لا يعلم. وقال ابن سعد: مات بالطاعون سنة ١٣١ هـ. [تهذيب التهذيب ٨/٢٦٢، ٢٦٣].

افصل

وأما حال «أهل الصفة» هم وغيرهم من فقراء المسلمين الذين لم يكونوا في الصفة، أو كانوا يكونون بها بعض الأوقات، فكما وصفهم الله تعالى في كتابه، حيث بين مستحقي الصدقة منهم، ومستحقي الفبيء منهم. فقال: ﴿إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَكُفْرٌ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧١، ٢٧٢]. وقال في أهل الفبيء: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨].

وكان فقراء المسلمين من أهل الصفة وغيرهم يكتسبون عند إمكان الاكتساب الذي لا يصددهم عما هو أوجب أو أحب إلى الله ورسوله من الكسب، وأما إذا أحصروا في سبيل الله عن الكسب، فكانوا يقدمون ما هو أقرب إلى الله ورسوله، وكان أهل الصفة ضيوف الإسلام، يبعث إليهم النبي ﷺ بما يكون عنده، فإن الغالب كان عليهم الحاجة لا يقوم ما يقدرون عليه من الكسب بما يحتاجون إليه من الرزق.

وأما «المسألة» فكانوا فيها كما أدبهم النبي ﷺ حيث حرمها على المستغني عنها، وأباح منها أن يسأل الرجل حقه، مثل أن يسأل ذا السلطان أن يعطيه حقه من مال الله، أو يسأل إذا كان لابد سائلاً الصالحين الموسرين إذا احتاج إلى ذلك، ونهى خواص أصحابه عن المسألة مطلقاً، حتى كان السوط يسقط من يد أحدهم فلا يقول لأحد: ناولني إياه.

وهذا الباب فيه أحاديث وتفصيل. وكلام العلماء لا يسعه هذا المكان. مثل قوله ﷺ لعمر بن الخطاب: «ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مشرف فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك» (١) ومثل قوله: «من يستغن يغنه الله، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر» (٢) ومثل قوله: «من سأل الناس وله ما يغنيه جاءت مسألته خدوشاً» (٣)، أو خموشاً (٤)، أو كدوشاً (٥) في

(١) البخاري في الأحكام (٧١٦٣)، ومسلم في الزكاة (١٠٤٥/١١٠، ١١١)، كلاهما عن عبد الله بن عمر.
 (٢) البخاري في الزكاة (١٤٦٩)، وفي الرقاق (٦٤٧٠)، ومسلم في الزكاة (١٠٥٣/١٢٤)، وأبو داود في الزكاة (١٦٤٤)، والترمذي في البر والصلة (٢٠٢٤) والدارمي في الزكاة (٣٨٧/١)، ومالك في الموطأ (٧) ٩٩٧/٢، وأحمد ١٢/٣، ٤٧، ٩٣، والنسائي في الزكاة (٢٥٨٨)، كلهم عن أبي سعيد الخدري.
 (٣) خدوشا: خدش الجلد: قشره بعود أو نحوه. خدشه، يخدشه خدشاً والجمع خدوش. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٤/٢.

(٤) خموشا: هو بمعنى الخدوش. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/٨٠.

(٥) كدوشا: الكدش: الجرح. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/١٥٥.

وجهه»^(١) ومثل قوله: «لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه»^(٢) إلى غير ذلك من الأحاديث.

وأما الجائز منها فمثل ما أخبر الله تعالى عن موسى والخضر: «أنهما أتيا أهل قرية ٦/١١ فاستطعما أهلها. ومثل قوله: «لا تحل المسألة إلا لذي دم موجه، أو غرم مقطع، أو فقر مدقع»^(٣)»^(٤) ومثل قوله لقبیصة بن مخارق الهلالي: «يا قبیصة، لا تحل المسألة إلا لثلاثة: رجل أصابته جائحة»^(٥) اجتاحت ماله، فسأل حتى يجد سداداً»^(٦) من عيش، أو قواماً»^(٧) من عيش، ثم يمسك. ورجل أصابته فاقة»^(٨)، حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا»^(٩) من قومه فيقولون: لقد أصابت فلاناً فاقة، فسأل حتى يجد سداداً من عيش أو قواماً من عيش ثم يمسك. ورجل تحمل حمالة فسأل حتى يجد حمالته، ثم يمسك. وما سوى ذلك من المسألة فإنما هي سحت يأكله صاحبه سحتاً»^(١٠)»^(١١).

ولم يكن في الصحابة لا أهل الصفة ولا غيرهم من يتخذ مسألة الناس، ولا الإلحاف في المسألة بالكدية، والشحاذة لا بالزنبيل ولا غيره صناعة وحرقة، بحيث لا يتغي الرزق إلا بذلك، كما لم يكن في الصحابة أيضاً أهل فضول من الأموال يتركون، لا يؤدون الزكاة ولا ينفقون أموالهم في سبيل الله، ولا يعطون في النوائب. بل هذان الصنفان الظالمان المصران على الظلم الظاهر، من مانعي الزكاة، والحقوق الواجبة، والمتعدين حدود الله تعالى في أخذ أموال الناس كانا معدومين في الصحابة المثني عليهم.

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٢٦)، والترمذي في الزكاة (٦٥٠)، والنسائي في الزكاة (٢٥٩٢)، وابن ماجه في الزكاة (١٨٤٠)، وأحمد ١/٣٨٨، ٤٤١، والحاكم ١/٤٠٧، كلهم عن عبد الله بن مسعود.

(٢) البخاري في الزكاة (١٤٧١) وفي البيوع (٢٠٧٥) وفي المساقاة (٢٣٧٣) عن الزبير بن العوام، والترمذي في الزكاة (٦٨٠)، والنسائي في الزكاة (٢٥٨٩) وأحمد ٢/٢٤٣، ٢٥٧، ٣٠٠، ٣٩٥، ٤١٨، ٤٧٥، كلهم عن أبي هريرة.

(٣) مدقع: أي: شديد يفضي بصاحبه إلى الدقعاء. وقيل: هو سوء احتمال الفقر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/١٢٧.

(٤) الترمذي في الزكاة (٦٥٣) وقال: «غريب من هذا الوجه».

(٥) جائحة: الجائحة هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها. انظر: اللسان، مادة «جوح»

(٦) السداد: هو ما يفي من الشيء وما تسد بها الحاجة. انظر: النهاية ٢/٣٥٣.

(٧) قواماً من عيش: أي يجد ما تقوم به حاجته من معيشة. انظر: النهاية ٤/١٢٤.

(٨) فاقة: فقر وحاجة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣/٤٨٠.

(٩) الحجا: العقل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/٣٤٨.

(١٠) السحت: الحرام. الذي لا يحل كسبه لأنه يسحت البركة أي يذهبها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢/٣٤٥.

(١١) مسلم في الزكاة (١٠٤٤/١٠٩)، وأبو داود في الزكاة (١٦٦٩)، والنسائي في الزكاة (٢٥٨٠، ٢٥٩١)، والدارمي في الزكاة ١/٣٩٦، كلهم عن قبیصة.

فصل /

وأما من قال: إن أحدا من الصحابة، أهل الصفة أو غيرهم أو التابعين أو تابعي التابعين، قاتل مع الكفار، أو قاتلوا النبي ﷺ، أو أصحابه، أو أنهم كانوا يستحلون ذلك، أو أنه يجوز ذلك. فهذا ضال غاو، بل كافر يجب أن يستتاب من ذلك، فإن تاب وإلا قتل: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَهُ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، بل كان أهل الصفة وغيرهم كالقراء الذين قتل النبي ﷺ يدعو على من قتلهم من أعظم الصحابة إيمانا وجهادا مع رسول الله ﷺ ونصرا لله ورسوله، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَهُمُ رُكْعًا مُسْتَدِيمًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنجِيلِ كَرِزِحٍ أُخْرِجَ سَطْحَهُ فَآذَرَهُ فَاسْتَحْلَفَ فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سَوْقِهِ يُعْجِبُ الزَّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] وقال: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۙ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ۗ أَذَلُّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَفُ عَلَى الْكُفْرَانِ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

وقد غزا النبي ﷺ غزوات متعددة، وكان القتال منها في تسع مغاز: مثل بدر ، وأحد. والخندق، وخيبر، وحنين، وانكسر المسلمون يوم أحد وانهزموا ، ثم عادوا يوم حنين، ونصرهم الله ببدر وهم أذلة، وحصروا في الخندق حتى دفع الله عنهم أولئك الأعداء، وفي جميع المواطن كان يكون المؤمنون من أهل الصفة وغيرهم مع النبي ﷺ ، لم يقاتلوا مع الكفار قط، وإنما يظن هذا ويقولوه من الضلال والمنافقين قسما:

قسم منافقون. وإن أظهروا الإسلام، وكان في بعضهم زهادة وعبادة، يظنون أن إلى الله طريقا غير الإيمان بالرسول ومتابعته، وأن من أولياء الله من يستغنى عن متابعة الرسول، كاستغناء الخضر عن متابعة موسى، وفي هؤلاء من يفضل شيخه أو عالمه أو ملكه على النبي ﷺ: إما تفضيلاً مطلقاً، أو في بعض صفات الكمال. وهؤلاء منافقون كفار يجب قتلهم بعد قيام الحجة عليهم.

فإن الله تعالى بعث محمداً ﷺ إلى جميع الثقلين: إنسهم وجنهم وزهادهم ٤٩/١١ وملوكهم. وموسى - عليه السلام - إنما بعث إلى قومه لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولا كان يجب على الخضر اتباعه، بل قال له: إني على علم من علم الله تعالى علمنيه الله لا تعلمه. وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه. وقد قال النبي ﷺ: «وكان

النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة»^(١)، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨].

والقسم الثاني : من يشاهد ربوبية الله تعالى لعباده التي عمت جميع البرايا، ويظن أن دين الله الموافقة للقدر، سواء كان في ذلك عبادة الله وحده لا شريك له، أو كان فيه عبادة الأوثان واتخاذ الشركاء والشفعاء من دونه، وسواء كان فيه الإيمان بكتبه ورسوله، أو الإعراض عنهم والكفر بهم، وهؤلاء يسوون بين الذين آمنوا وعملوا الصالحات وبين المفسدين في الأرض، وبين المتقين والفجار، ويجعلون المسلمين كالمجرمين، ويجعلون الإيمان والتقوى والعمل الصالح بمنزلة الكفر والفسوق والعصيان، وأهل الجنة كأهل النار، وأولياء الله كأعداء الله، وربما جعلوا هذا من (باب الرضا بالقضاء) وربما جعلوه «التوحيد والحقيقة» بناء على أنه توحيد الربوبية الذي يقر به المشركون ، وأنه «الحقيقة الكونية».

/ وهؤلاء يعبدون الله على حرف: فإن أصابهم خير اطمأنوا به، وأن أصابتهم فتنة ٥٠/١١ انقلبوا على وجوههم خسروا الدنيا والآخرة، وغالبهم يتوسعون في ذلك حتى يجعلوا قتال الكفار قتالاً لله، ويجعلون أعيان الكفار والفجار والأوثان من نفس الله وذاته، ويقولون: ما في الوجود غيره، ولا سواه، بمعنى أن المخلوق هو الخالق، والمصنوع هو الصانع، وقد يقولون: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءَنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ويقولون: ﴿أَنْطَلِمْ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطَعَهُ﴾ [يس: ٤٧]. إلى نحو ذلك من الأقوال والأفعال التي هي شر من مقالات اليهود والنصارى، بل ومن مقالات المشركين والمجوس، وسائر الكفار، من جنس مقالة فرعون والدجال، ونحوهما ممن ينكر الصانع الخالق البارئ رب العالمين، أو يقولون: إنه هو ، أو أنه حل فيه.

وهؤلاء كفار بأصلي الإسلام وهما : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله .

فإن التوحيد الواجب أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، ولا نجعل له ندا في إلهيته، لا شريكاً ولا شفعياً. فأما «توحيد الربوبية» وهو الإقرار بأنه خالق كل شيء، فهذا قد أقر به المشركون الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قال ابن عباس: تسألهم من خلق السموات والأرض؟ فيقولون: /الله، وهم يعبدون غيره، وقال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ ٥١/١١ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ

(١) البخارى فى التيمم (٣٣٥) .

تَعْمُورُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ . قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِزُكَ . قُلْ مَنْ بِيَدِي مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُرُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴿ [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩] .

فالكفار المشركون مقرون أن الله خالق السموات والأرض، وليس في جميع الكفار من جعل لله شريكاً مساوياً له في ذاته وصفاته وأفعاله، هذا لم يقله أحد قط، لا من المجوس الثنوية، ولا من أهل التثليث، ولا من الصابئة المشركين الذين يعبدون الكواكب والملائكة، ولا من عباد الأنبياء والصالحين، ولا من عباد التماثيل والقبور وغيرهم؛ فإن جميع هؤلاء - وإن كانوا كفاراً مشركين متنوعين في الشرك - فهم مقرون بالرب الحق الذي ليس له مثل في ذاته وصفاته، وجميع أفعاله؛ ولكنهم مع هذا مشركون به في ألوهيته، بأن يعبدوا معه آلهة أخرى، يتخذونها شفعاء أو شركاء. أو في ربوبيته بأن يجعلوا غيره رب بعض الكائنات دونه، مع اعترافهم بأنه رب ذلك الرب، وخالق ذلك الخلق.

٥٢/١١ وقد أرسل الله جميع الرسل، وأنزل جميع الكتب بالتوحيد/الذي هو عبادة الله وحده، لا شريك له. كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢] .

وقد قالت الرسل كلهم مثل نوح وهود وصالح وغيرهم: ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [نوح: ٣] فكل الرسل دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وإلى طاعتهم.

والإيمان بالرسول، هو «الأصل الثاني» من أصول الإسلام، فمن لم يؤمن بأن محمداً رسول الله إلى جميع العالمين، وأنه يجب على جميع الخلق متابعتة، وأن الحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه، فهو كافر؛ مثل هؤلاء المنافقين ونحوهم ممن يجوز الخروج عن دينه وشرعته وطاعته؛ إما عموماً وإما خصوصاً، ويجوز إعانة الكفار والفجار على إفساد دينه وشرعته.

٥٣/١١ / ويحتجون بما يفترونه: أن أهل الصفة قاتلوه. وأنهم قالوا: نحن مع الله، من كان الله معه كنا معه، يريدون بذلك القدر و«الحقيقة الكونية» دون الأمر و«الحقيقة الدينية» ويحتج بمثل هذا من ينصر الكفار والفجار، ويخفرهم بقلبه وهمته، وتوجهه من ذوي

الفقر، ويعتقدون مع هذا أنهم من أولياء الله، وأن الخروج عن الشريعة المحمدية سائغ لهم، وكل هذا ضلال وباطل. وإن كان لأصحابه زهد وعبادة، فهم في العباد؛ مثل أوليائهم من التار ونحوهم في الأجناد، فإن «المرء على دين خليله»^(١)، و«المرء مع من أحب»^(٢) هكذا قال النبي ﷺ، قد جعل الله المؤمنين بعضهم أولياء بعض، والكافرين بعضهم أولياء بعض.

وقد أمر النبي ﷺ بقتال المارقين من الإسلام مع عبادتهم العظيمة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم. يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية. أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٣) وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب لما خرجوا عن شريعة رسول الله ﷺ وسنته، وفاقوا جماعة المسلمين، فكيف بمن يعتقد أن المؤمنين كانوا ٥٤/١١ يقاتلون النبي ﷺ؟!

ومثل هذا ما يرويه بعض هؤلاء المفترين: أن أهل الصفة سمعوا ما خاطب الله به رسوله ليلة المعراج؛ وأن الله أمره ألا يعلم به أحداً. فلما أصبح وجدهم يتحدثون، فأنكر ذلك، فقال الله تعالى: «أنا أمرتك ألا تعلم به أحداً؛ لكن أنا الذي أعلمتهم به». إلى أمثال هذه الأكاذيب التي هي من أعظم الكفر. وهي كذب واضح؛ فإن «أهل الصفة» لم يكونوا إلا بالمدينة؛ لم يكن بمكة أهل صفة؛ والمعراج إنما كان من مكة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِيْٓ اَسْرٰى بِعَبْدِهٖٓ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ اِلَى الْمَسْجِدِ الْاَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

ومما يشبه هذا من بعض الوجوه: رواية بعضهم من عمر أنه قال: كان النبي ﷺ يتحدث هو وأبو بكر وكننت كالزنجي بينهما. وهذا من الإفك المخلوق. ثم إنهم مع هذا يجعلون عمر الذي سمع كلام النبي ﷺ وصديقه، وهو أفضل الخلق بعد الصديق لم يفهم ذلك الكلام، بل كان كالزنجي. ويدعون أنهم هم سمعوه وعرفوه ثم كل منهم يفسره بما يدعيه من الضلالات الكفرية التي يزعم أنها «علم الأسرار والحقائق» ويريدون بذلك إما الاتحاد وإما تعطيل الشرائع ونحو ذلك. مثل ما تدعي النصيرية، والإسماعيلية، ٥٥/١١

(١) أبو داود في الأدب (٤٨٣٣)، والترمذي في الزهد (٢٣٧٨) وقال: «حسن غريب» وأحمد ٥/٣٠٣.

(٢) البخاري في الأدب (٦١٦٨ - ٦١٧٠) ومسلم في البر والصلة (١٦٥/٢٦٤٠).

(٣) البخاري في المناقب (٣٦١٠) ومسلم في الزكاة (١٠٦٣/١٤٧، ١٤٨).

والقرامطة والباطنية الثنوية، والحاكمية وغيرهم ، من الضلالات المخالفة لدين الإسلام . وما ينسبونه إلى علي بن أبي طالب، أو جعفر الصادق أو غيرهما من أهل البيت كالبطاقة والهفت والجدول والجفر وملحمة بن غضب، وغير ذلك من الأكاذيب المفتراة باتفاق جميع أهل المعرفة، وكل هذا باطل .

فإنه لما كان لآل رسول الله ﷺ به اتصال النسب والقرابة، وللأولياء الصالحين منهم ومن غيرهم به اتصال الموالاتة والمتابعة، صار كثير ممن يخالف دينه وشريعته وسنته يموه باطله ويزخرفه بما يفتره على أهل بيته وأهل موالاته ومتابعته، وصار كثير من الناس يغلو إما في قوم من هؤلاء، أو من هؤلاء، حتى يتخذهم آلهة أو يقدم ما يضاف إليهم على شريعة النبي ﷺ وسنته، وحتى يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وما اتفق عليه السلف الطيب من أهل بيته ومن أهل الموالاتة له والمتابعة ، وهذا كثير في أهل الضلال .

فصل /

٥٦/١١

وأما تفضيل « أهل الصفة » على العشرة وغيرهم فخطأ وضلال، بل خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، كما تواتر ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب موقوفاً ومرفوعاً، وكما دل على ذلك الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة وأئمة العلم والسنة، وبعدهما عثمان وعلي وكذلك سائر أهل الشورى: مثل طلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف، وهؤلاء مع أبي عبيدة بن الجراح - أمين هذه الأمة - ومع سعيد ابن زيد ، هم العشرة المشهود لهم بالجنة .

قال الله عز وجل في كتابه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مَنِ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] . فضل الله السابقين قبل فتح الحديبية إلى الجهاد بأموالهم وأنفسهم على التابعين بعدهم، وقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْكُمْ أُولُو الْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فرضى الله - سبحانه - عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار .

٥٧/١١ / وقد ثبت في فضل البدرين ما تميزوا به على غيرهم، وهؤلاء الذين فضلهم الله ورسوله، فمنهم من هو من أهل الصفة، وأكثرهم لم يكونوا من أهل الصفة، والعشرة لم يكن فيهم من هو من أهل الصفة إلا سعد بن أبي وقاص . فقد قيل : إنه أقام بالصفة مرة، وأما أكابر المهاجرين والأنصار مثل الخلفاء الأربعة، ومثل سعد بن معاذ، وأسيد بن

الحضير، وعباد بن بشر، وأبي أيوب الأنصاري، ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب ونحوهم، فلم يكونوا من « أهل الصفة » بل عامة أهل الصفة إنما كانوا من فقراء المهاجرين؛ لأن الأنصار كانوا في ديارهم . ولم يكن أحد ينذر لأهل الصفة ولا لغيرهم .

فصل

وأما سماع المكاء والتصديّة: وهو الاجتماع لسماع القصائد الربانية، سواء كان بكف، أو بقضيب، أو بدف، أو كان مع ذلك شباية، فهذا لم يفعله أحد من الصحابة، لا من أهل الصفة ولا من غيرهم، بل ولا من التابعين، بل القرون المفضلة التي قال فيها النبي ﷺ: «خير القرون الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١) لم يكن فيهم أحد يجتمع على هذا السماع، لا في الحجاز ولا في الشام/ولا في اليمن، ولا ٥٨/١١ العراق ولا مصر، ولا خراسان ولا المغرب. وإنما كان السماع الذي يجتمعون عليه سماع القرآن، وهو الذي كان الصحابة من أهل الصفة وغيرهم يجتمعون عليه، فكان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم يقرأ، والباقي يستمعون، وقد روى: أن النبي ﷺ خرج على أهل الصفة وفيهم قارئ يقرأ فجلس معهم. وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: يا أبا موسى، ذكرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون. وكان وجدهم على ذلك، وكذلك إرادة قلوبهم وكل من نقل أنهم كان لهم حاد ينشد القصائد الربانية بصلاح القلوب، أو أنهم لما أنشد بعض القصائد تواجدوا على ذلك. أو أنهم مزقوا ثيابهم، أو أن قاتلاً أنشدهم:

قد لسعت حية الهوى كبدي فلا طيب لها ولا راقبي
إلا الطيب الذي شغفت به فعنده رقيتي وترياقسي

أو أن النبي ﷺ لما قال: «إن الفقراء يدخلون/الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم»^(٢) أنشدوا ٥٩/١١ شعراً وتواجدوا عليه، فكل هذا وأمثاله إفك مفترى، وكذب مختلق باتفاق أهل الاتفاق من أهل العلم والإيمان، لا ينازع في ذلك إلا جاهل ضال، وإن كان قد ذكر في بعض الكتب شيء من ذلك فكله كذب باتفاق أهل العلم والإيمان.

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٥١، ٢٦٥٢) ومسلم في فضائل الصحابة (٢٥٣٣/ ٢١٠ - ٢١٢).
(٢) الترمذي في الزهد (٢٣٥٣) وقال: «حسن صحيح»، (٢٣٥٤) وقال: «صحيح»، والنسائي في الكبرى (١/١١٣٤٨)، وابن ماجه في الزهد (٤١٢٢)، وأحمد ٣٤٣/٢، وابن حبان في الإحسان ٣٣/٢، كلهم عن أبي هريرة .

فصل

وأما قوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] فهي عامة فيمن تناوله هذا الوصف؛ مثل الذين يصلون الفجر والعصر في جماعة، فإنهم يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه، سواء كانوا من «أهل الصفة» أو غيرهم، أمر الله نبيه بالصبر مع عباده الصالحين؛ الذين يريدون وجهه، وألا تعد عيناه عنهم، تريد زينة الحياة الدنيا. وهذه الآية في الكهف وهي سورة مكية. وكذلك الآية التي في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢].

٦٠/١١ / وقد روى أن هاتين الآيتين نزلتا في المؤمنين المستضعفين لما طلب المتكبرون أن يبعدهم النبي ﷺ عنه، فنهاه الله عن طرد من يريد وجهه الله وإن كان مستضعفاً، ثم أمره بالصبر معهم، وكان ذلك قبل الهجرة إلى المدينة وقبل وجود الصفة، لكن هي متناولة لكل من كان بهذا الوصف من أهل الصفة وغيرهم.

والمقصود بذلك أن يكون مع المؤمنين المتقين الذين هم أولياء الله وإن كانوا فقراء وضعفاء، ولا يتقدم أحد عند الله بسلطانه وماله ولا بذله وفقره، وإنما يتقدم عنده بالإيمان والعمل الصالح، فنهى الله نبيه أن يطبع أهل الرياسة والمال الذين يريدون إبعاد من كان ضعيفاً أو فقيراً، وأمره ألا يطرد من كان منهم يريد وجهه، وأن يصبر نفسه معهم في الجماعة التي أمر فيها بالاجتماع بهم، كصلاة الفجر والعصر، ولا يطبع أمر الغافلين عن ذكر الله المتبعين لأهوائهم.

فصل

وأما الحديث المروي: «ما من جماعة يجتمعون إلا وفيهم ولي لله»^(١) فمن الأكاذيب ليس في شيء من دواوين الإسلام، كيف والجماعة قد يكونون كفاراً أو فاسقاً يموتون على ذلك؟!!

(١) سبق تخريجه ص ٢٤ .

افصل

وأولياء الله هم ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣] كما ذكر الله تعالى في كتابه. وهم «قسمان»: المقتصدون أصحاب اليمين. والمقربون السابقون.

فولي الله ضد عدو الله، قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦]، وقال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، وقال: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ [فصلت: ١٩] وقال: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ كُفْرًا﴾ [الكهف: ٥٠]. وقد روى البخاري في صحيحه عن

أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها. فبني يسمع وبني يبصر وبني يبطش وبني يمشي، ولئن سألتني لآعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه» (١).

«الولي» مشتق من الولاء وهو القرب كما أن العدو من العدو وهو البعد. فولي الله ٦٢/١١ من والاه بالموافقة له في محبوباته ومريضاته، وتقرب إليه بما أمر به من طاعاته. وقد ذكر النبي ﷺ في هذا الحديث الصحيح الصنفين المقتصدين من أصحاب اليمين، وهم المتقربون إلى الله بالواجبات، والسابقين المقربين وهم المتقربون إليه بالنوافل بعد الواجبات.

وذكر الله الصنفين في «سورة فاطر» و«الواقعة» و«الإنسان» و«المطففين» وأخبر أن الشراب الذي يروى به المقربون يشربهم إياه صرفاً لآصحاب اليمين.

والولي المطلق هو من مات على ذلك. فأما إن قام به الإيمان والتقوى وكان في علم الله أنه يرتد عن ذلك، فهل يكون في حال إيمانه وتقواه ولياً لله أو يقال: لم يكن ولياً لله قط لعلم الله بعاقبته؟ هذا فيه قولان للعلماء. وكذلك عندهم الإيمان الذي يعقبه الكفر: هل هو إيمان صحيح ثم يبطل بمنزلة ما يحبط من الأعمال بعد كماله، أو هو إيمان باطل

(١) سبق تخريجه ص ١٦.

بمنزلة من أفطر قبل غروب الشمس في صيامه ومن أحدث قبل السلام في صلاته؟ فيه أيضاً قولان للفقهاء والمتكلمين والصوفية.

٦٣/١١ والنزاع في ذلك بين أهل السنة والحديث من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم، وكذلك يوجد النزاع فيه بين أصحاب مالك والشافعي وغيرهم. لكن أكثر أصحاب أبي حنيفة لا يشترطون سلامة العاقبة، وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد يشترط سلامة العاقبة، وهو قول كثير من متكلمي أهل الحديث: كالأشعري، ومن متكلمي الشيعة ويبنون على هذا النزاع: أن ولي الله هل يصير عدواً لله وبالعكس؟ ومن أحبه الله ورضي عنه هل أبغضه وسخط عليه في وقت ما وبالعكس؟ ومن أبغضه الله وسخط عليه هل أحبه الله ورضي عنه في وقت ما على القولين؟.

والتحقيق هو الجمع بين القولين. فإن علم الله القديم الأزلي وما يتبعه من محبته ورضاه، وبغضه وسخطه، وولايته وعداوته لا يتغير. فمن علم الله منه أنه يوافق حين موته بالإيمان والتقوى فقد تعلق به محبة الله وولايته ورضاه عنه أولاً وأبداً، وكذلك من علم الله منه أنه يوافق حين موته بالكفر فقد تعلق به بغض الله وعداوته، وسخطه أولاً وأبداً، لكن مع ذلك فإن الله تعالى يبغض ما قام بالأول من كفر وفسوق قبل موته. وقد يقال: إنه يبغضه ويمقتة على ذلك، كما ينهاه عن ذلك وهو - سبحانه وتعالى - يأمر بما فعله الثاني من الإيمان والتقوى، ويحب ما يأمر به ويرضاه، وقد يقال: إنه يواليه حينئذ على ذلك.

٦٤/١١ والدليل على ذلك: اتفاق الأئمة على أن من كان مؤمناً ثم ارتد، فإنه لا يحكم بأن إيمانه الأول كان فاسداً، بمنزلة من أفسد الصلاة والصيام والحج قبل الإكمال؛ وإنما يقال كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]، وقال: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨] ولو كان فاسداً في نفسه لوجب الحكم بفساد أنكحته المتقدمة، وتحريم ذبائحه، وبطلان إرثه المتقدم، وبطلان عباداته جميعها، حتى لو كان قد حج عن غيره كان حجه باطلاً، ولو صلى مدة بقوم ثم ارتد كان عليهم أن يعيدوا صلاتهم خلفه، ولو شهد أو حكم ثم ارتد لوجب أن تفسد شهادته وحكمه ونحو ذلك. وكذلك أيضاً الكافر إذا تاب من كفره، لو كان محبوباً لله ولياً له في حال كفره، لوجب أن يقضي بعدم أحكام ذلك الكفر، وهذا كله خلاف ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع.

والكلام في هذه «المسألة» نظير الكلام في الأرزاق والآجال وهي أيضاً مبنية على قاعدة الصفات الفعلية وهي قاعدة كبيرة.

وعلى هذا يخرج جواب السائل، فمن قال: إن ولي الله لا يكون إلا من وافاه حين الموت بالإيمان والتقوى، فالعلم بذلك أصعب عليه وعلى غيره. ومن قال: قد يكون ولياً لله من كان مؤمناً تقياً وإن لم تعلم عاقبته فالعلم به أسهل.

/ ومع هذا يمكن العلم بذلك للولي نفسه ولغيره، ولكنه قليل ولا يجوز لهم القطع على ٦٥/١١ ذلك، فمن ثبتت ولايته بالنص، وأنه من أهل الجنة كالعشرة وغيرهم فعامة أهل السنة يشهدون له بما شهد له به النص. وأما من شاع له لسان صدق في الأمة بحيث اتفقت الأمة على الثناء عليه فهل يشهد له بذلك؟ هذا فيه نزاع بين أهل السنة، والأشبه أن يشهد له بذلك. هذا في الأمر العام.

وأما «خواص الناس» فقد يعلمون عواقب أقوام بما كشف الله لهم، لكن هذا ليس ممن يجب التصديق العام به، فإن كثيراً ممن يظن به أنه حصل له هذا الكشف يكون ظاناً في ذلك ظناً لا يغني من الحق شيئاً، وأهل المكاشفات والمخاطبات يصيبون تارة؛ ويخطئون أخرى؛ كأهل النظر والاستدلال في موارد الاجتهاد، ولهذا وجب عليهم جميعهم أن يعتصموا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأن يزنوا مواجيدهم (١) ومشاهدتهم وآراءهم ومعقولاتهم بكتاب الله وسنة رسوله، ولا يكتفوا بمجرد ذلك؛ فإن سيد المحدثين والمخاطبين الملهمين من هذه الأمة هو عمر بن الخطاب؛ وقد كانت تقع له وقائع فيردها عليه رسول الله ﷺ؛ أو صديقه التابع له الآخذ عنه الذي هو أكمل من المحدث الذي يحدثه قلبه عن ربه.

ولهذا وجب على جميع الخلق اتباع الرسول ﷺ / وطاعته في جميع أموره الباطنة ٦٦/١١ والظاهرة، ولو كان أحد يأتيه من الله ما لا يحتاج إلى عرضه على الكتاب والسنة لكان مستغنياً عن الرسول ﷺ في بعض دينه. وهذا من أقوال المارقين الذين يظنون أن من الناس من يكون مع الرسول كالخضر مع موسى، ومن قال هذا فهو كافر.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى الْقَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢] فقد ضمن الله للرسول وللنبي أن ينسخ ما يلقي الشيطان في أمنيته، ولم يضمن ذلك للمحدث، ولهذا كان في الحرف الآخر الذي كان يقرأ به ابن عباس وغيره: «وما أرسلنا من رسول ولا نبي ولا محدث إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته».

ويحتمل والله أعلم ألا يكون هذا الحرف متلوأ، حيث لم يضمن نسخ ما ألقى الشيطان

(١) الوجد: الهيام والحب.

في أمنية المحدث؛ فإن نسخ مالقى الشيطان ليس إلا للأنبياء والمرسلين، إذ هم معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى أن يستقر فيه شيء من إلقاء الشيطان، وغيرهم لا تجب عصمته من ذلك، وإن كان من أولياء الله المتقين، فليس من شرط أولياء الله المتقين ٦٧/١١ ألا يكونوا مخطئين في بعض الأشياء خطأ مغفوراً لهم؛ بل/ولا من شرطهم ترك الصغائر مطلقاً، بل ولا من شرطهم ترك الكبائر أو الكفر الذي تعقبه التوبة.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ . لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ . يُكْفِرُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيهِمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ - ٣٥] فقد وصفهم الله بأنهم هم المتقون. و«المتقون» هم أولياء الله، ومع هذا فأخبر أنه يكفر عنهم أسوأ الذي عملوا، وهذا أمر متفق عليه بين أهل العلم والإيمان.

وإنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالية في بعض المشائخ، ومن يعتقدون أنه من الأولياء. فالرافضة تزعم أن «الائني عشر» معصومون من الخطأ والذنب. ويرون هذا من أصول دينهم، والغالية في المشائخ قد يقولون: إن الولي محفوظ والنبى معصوم. وكثير منهم إن لم يقل ذلك بلسانه؛ فحاله حال من يرى أن الشيخ والولي لا يخطئ ولا يذنب، وقد بلغ الغلو بالطائفتين إلى أن يجعلوا بعض من غلوا فيه بمنزلة النبي وأفضل منه، وإن زاد الأمر جعلوا له نوعاً من الإلهية، وكل هذا من الضلالات الجاهلية المضاهية للضلالات النصرانية. فإن في النصارى من الغلو في المسيح ٦٨/١١ والأخبار والرهبان ما ذمهم الله عليه في القرآن، وجعل ذلك عبرة لنا؛ لئلا نسلك سبيلهم؛ ولهذا قال سيد ولد آدم: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم. فإنما أنا عبد فقولوا: عبد الله، ورسوله»^(١).

فصل

وأما «الفقراء» الذين ذكرهم الله في كتابه فهم صنفان: مستحقو الصدقات، ومستحقو الفىء.

أما مستحقو الصدقات فقد ذكرهم الله في كتابه في قوله: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وفي قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ

(١) البخارى في الايباء (٣٤٤٥).

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴿ [التوبة: ٦٠] . وإذا ذكر في القرآن اسم «الفقير» وحده، و«المسكين» وحده. كقوله: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ^(١) عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]. فهما شيء واحد، وإذا ذكرا جميعاً فهما صنفان. والمقصود بهما أهل الحاجة . وهم الذين لا يجدون كفايتهم، لا من مسألة ولا من كسب يقدرون عليه، فمن كان كذلك من المسلمين استحق الأخذ من الصدقات المفروضة ، والموقوفة والمنذورة ، والموصى بها، وبين الفقهاء نزاع في بعض فروع المسألة معروف عند أهل العلم.

و ضد هؤلاء «الأغنياء» الذين تحرم عليهم الصدقة ، ثم هم/نوعان: نوع تجب عليهم ٦٩/١١ الزكاة، وإن كانت الزكاة تجب على من قد تباح له عند جمهور العلماء . ونوع لا تجب عليه الزكاة .

وكل منهما قد يكون له فضل عن نفقاته الواجبة، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَادًا يَنْفِقُونَ قُلِ أَلْعَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وقد لا يكون له فضل، وهؤلاء الذين رزقهم قوت وكفاف هم أغنياء باعتبار غناهم عن الناس، وهم فقراء باعتبار أنه ليس لهم فضول يتصدقون بها .

وإنما يسبق الفقراء الأغنياء إلى الجنة بنصف يوم، لعدم فضول الأموال التي يحاسبون على مخرجها ومصارفها، فمن لم يكن له فضل كان من هؤلاء، وإن لم يكن من أهل الزكاة، ثم أرباب الفضول إن كانوا محسنين في فضول أموالهم ، فقد يكونون بعد دخول الجنة أرفع درجة من كثير من الفقراء الذين سبقوهم، كما تقدم أغنياء الأنبياء والصديقين من السابقين وغيرهم على الفقراء الذين دونهم. ومن هنا قال الفقراء: «ذهب أهل الدثور بالأجور» وقيل: لما ساواهم الأغنياء في العبادات البدنية، وامتازوا عنهم بالعبادات المالية: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤] فهذا هو «الفقير» في عرف الكتاب والسنة .

/وقد يكون الفقراء سابقين ، وقد يكونون مقتصدين، وقد يكونون ظالمين أنفسهم ٧٠/١١ كالأغنياء، وفي كلا الطائفتين: المؤمن الصديق والمنافق الزنديق.

وأما المستأخرون ف «الفقير» في عرفهم عبارة عن السالك إلى الله تعالى، كما هو «الصوفي» في عرفهم أيضاً، ثم منهم من يرجح مسمى الصوفي على مسمى «الفقير» لأنه عنده الذي قام بالباطن والظاهر، ومنهم من يرجح مسمى الفقير لأنه عنده الذي قطع العلائق، ولم يشغل في الظاهر، بغير الأمور الواجبة، وهذه منازعات لفظية اصطلاحية .

والتحقيق أن المراد المحمود بهذين الاسمين، داخل في مسمى الصديق، والولي

(١) في المطبوعة: « أو إطعام» والصواب ما أثبتناه.

والصالح، ونحو ذلك من الأسماء التي جاء بها الكتاب والسنة، فمن حيث دخل في الأسماء النبوية، يترتب عليه من الحكم ما جاءت به الرسالة، وأما ما تميز به مما يعده صاحبه فضلا وليس بفضل، أو مما يوالي عليه صاحبه غيره، ونحو ذلك من الأمور التي يترتب عليها زيادة الدرجة في الدين والدنيا، فهي أمور مهددة في الشريعة إلا إذا جعلت من المباحات كالصناعات، فهذا لا بأس به، بشرط ألا يعتقد أن تلك المباحات من الأمور المستحبات. وأما ما يقترن بذلك من الأمور المكروهة في دين الله؛ من أنواع البدع والفجور، فيجب النهي عنه كما جاءت به الشريعة.

اوسئل عن قوم يقولون: إن النبي ﷺ جاء إلى باب « أهل الصفة» فاستأذن ، فقالوا: ٧١/١١
من أنت؟ قال: أنا محمد، قالوا: ماله عندنا موضع الذي يقول: أنا. فرجع ثم استأذن ثانية،
وقال: أنا محمد مسكين، فأذنوا له. فهل يجوز التكلم بهذا ، أم هو كفر؟
فأجاب:

هذا الكلام من أعظم الكذب على النبي ﷺ وعلى «أهل الصفة»، فإن «أهل الصفة»
لم يكن لهم مكان يستأذن عليهم فيه، إنما كانت الصفة في شمالي مسجد رسول الله
ﷺ، يأوى إليها من لا أهل له من المؤمنين، ولم يكن يقيم بها ناس معينون، بل يذهب
قوم ويجيء آخرون، ولم يكن «أهل الصفة» خيار الصحابة، بل كانوا من جملة
الصحابة، ولم يكن أحد من الصحابة يستخف بحرمة النبي ﷺ كما ذكر. ومن فعل ذلك
فهو كافر، ومن اعتقد هذا بالنبي ﷺ فهو كافر فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل. والله
أعلم.

٧٢/١١ /سئل - رحمه الله - عن قوم يروون عن رسول الله ﷺ أحاديث لا سند لهم بها. فيقولون: قال رسول الله ﷺ: «أنا من الله، والمؤمنون مني يتسمون بالأهوية منه»، فهل هذا صحيح أم لا؟ ويقروون بينهم أحاديث، ويزعمون أن عمر - رضي الله عنه - قال: كان أبو بكر ورسول الله ﷺ يتحدثان بحديث أبقى بينهما كأني زنجي، لا أفقه، فهل يصح هذا أم لا؟

ويتحدثون عن أصحاب الصفة بأحاديث كثيرة: منها أنهم يقولون: إن رسول الله ﷺ وجدهم على الإسلام من قبل أن يبعث فوجدهم على الطريق، وأنهم لم يكونوا يغزون معه حقيقة، وأنه ألزمهم النبي ﷺ مرة، فلما فر المسلمون منهزمين ضربوا بسيوفهم في عسكر النبي ﷺ. وقالوا: نحن حزب الله الغالبون، وزعموا أنهم لم يعتلوا إلا منافقين في تلك المرة، فهل يصح ذلك أم لا؟

٧٣/١١ والمسؤول تعيين «أصحاب الصفة» كم هم من رجل؟ ومن كانوا من الصحابة - رضي الله عنهم - ويزعمون أن الله - سبحانه وتعالى - لما عرج بنبيه ﷺ أوحى إليه مائة ألف سر، وأمره ألا يظهرها على أحد من البشر. فلما نزل إلى الأرض وجد أصحاب الصفة يتحدثون بها. فقال: يارب، إنني لم أظهر على هذا السر أحداً، فأوحى الله إليه أنهم كانوا شهوداً ببني وبينك، فهل لهذه الأشياء صحة أم لا؟
فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، جميع هذه الأحاديث أكاذيب مختلفة، ليتها مفرطها مقعده من النار. لا خلاف بين جميع علماء المسلمين - أهل المعرفة وغيرهم - أنها مكذوبة مخلوقة، ليس لشيء منها أصل؛ بل من اعتقد صحة مجموع هذه الأحاديث فإنه كافر؛ يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وليس لشيء من هذه الأحاديث أصل البتة. ولا توجد في كتاب، ولا رواها قط أحد ممن يعرف الله ورسوله.

فأما الحديث الأول - قوله: «أنا من الله والمؤمنون مني» - فلا يحفظ هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ. لكن قال النبي ﷺ لعلي: «أنت مني وأنا منك»^(١) كما قال الله -

(١) الترمذى فى المناقب (٣٧١٦) وقال: «حسن صحيح» وأحمد ١/١٠٨.

سبحانه-: ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥] أى: أنتم نوع واحد، متفقون في القصد والهدى، كالروحين اللتين تتفقان في صفاتهما؛ وهي الجنود المجندة التي/ قال النبي ﷺ: ٧٤/١١ «الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف»^(١).

وأما أن يكون الخلق جزءاً من الخالق تعالى، فهذا كفر صريح يقوله أعداء الله النصارى، ومن غلا من الرافضة؛ وجهال المتصوفة ومن اعتقده فهو كافر. نعم! للمؤمنين العارفين بالله المحبين له من مقامات القرب ومنازل اليقين ما لا تكاد تحيط به العبارة، ولا يعرفه حق المعرفة إلا من أدركه وناله، والرب رب، والعبد عبد؛ ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته؛ وليس أحد من أهل المعرفة بالله يعتقد حلول الرب تعالى به، أو بغيره من المخلوقات ولا اتحاده به.

وإن سمع شيء من ذلك منقول عن بعض أكابر الشيوخ، فكثير منه مكذوب، اختلقه الأفاكون من الاتحادية المباحية؛ الذين أضلهم الشيطان وألحقهم بالطائفة النصرانية.

والذي يصح منه عن الشيوخ له معان صحيحة؛ ومنه ما صدر عن بعضهم في حال استيلاء حال عليه، ألحقه تلك الساعة بالسكران الذي لا يميز ما يخرج منه من القول، ثم إذا ثاب عليه عقله وتمييزه ينكر ذلك القول، ويكفر من يقوله، وما يخرج من القول في حال غيبة/عقل الإنسان لا يتخذه هو ولا غيره عقيدة، ولا حكم له، بل القلم مرفوع عن ٧٥/١١ النائم والمجنون والمغمى عليه والسكران الذي سكر بغير سبب محرم؛ مثل من يسقى الخمر وهو لا يعرفها أو أوجرها حتى سكر أو أطعم البنج وهو لا يعرفه، فكذلك.

وقد يشاهد كثير من المؤمنين من جلال الله وعظمته وجماله أموراً عظيمة، تصادف قلوباً رقيقة، فتحدث غشياً وإغماءً. ومنها ما يوجب الموت. ومنها ما يخل العقل. وإن كان الكاملون منهم لا يعترهم هذا كما لا يعترى الناقصين عنهم؛ لكن يعترهم عند قوة الوارد على قلوبهم، وضعف المحل المورد عليه، فمن اغتر بما يقولونه أو يفعلونه في تلك الحال كان ضالاً مضلاً.

وإنما «الأحوال الصحيحة» مثل ما دل عليه ما رواه البخاري في صحيحه من قول النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به، وبصره الذى يبصر به، ويده التى يبطش بها، ورجله التى يمشى بها. فبى يسمع، وبى يبصر، وبى يبطش، وبى

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٣٣٦) ومسلم فى البر والصلة (١٥٩/٢٦٣٨، ١٦٠).

يمشي، ولئن سألتني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي
عن ٧٦/١١ / قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه» (١).

فانظر كيف قال في تمام الحديث: «فبي يسمع، وببي يبصر، ولئن سألتني، ولئن استعاذني»
فميز بين الرب وبين العبد، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ
الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي لِاسْرَوِيلَ اَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ
حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢]، وقال: ﴿وَمَا
مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
إلى قوله: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا
يَاكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وقال: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلِبُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ إلى
قوله: ﴿وَمَنْ يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِي وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْمُرُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧١، ١٧٢].

وكذلك روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يقول الله
تعالى: يا بن آدم، مرضت فلم تعدني فيقول: رب، كيف أعودك، وأنت رب العالمين؟!
فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده» (٢) وذكر في الجوع
٧٧/١١ والعري مثل ذلك. فانظر كيف عبر في أول الحديث بلفظ/مرضت ثم فسره في تمامه؛ بأن
عبدي فلاناً مرض فلو عدته لوجدتني عنده، فميز بين الرب والعبد، والعبد العارف بالله
تتحد إرادته بإرادة الله، بحيث لا يريد إلا ما يريد الله أمراً به ورضاً، ولا يحب إلا ما
يحبه الله، ولا يبغض إلا ما يبغضه الله، ولا يلتفت إلى عدل العاذلين، ولوم اللائمين
كما قال سبحانه: ﴿سَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُوقِرُ مِنْهُمْ وَيُجِيبُونَهُ أَذَلُّوْا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَضُوا عَلَى الْكَافِرِينَ
يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

والكلام في مقامات العارفين طويل.

وإنما الغرض أن يتفطن المؤمن للفرق بين هؤلاء الزنادقة الذين ضاهوا النصارى،
وسلكوا سبيل أهل الحلول، والاتحاد وكذبوا على الله ورسوله. وكذبوا الله ورسوله،
وبين العالمين بالله والمحبين له أولياء الله، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإنه
قد يشتهه هؤلاء بهؤلاء، كما اشتبه على كثير من الضالين حال مسيلمة الكذاب المنتهي
بمحمد بن عبد الله رسول الله حقاً، حتى صدقوا الكاذب وكذبوا الصادق. والله قد جعل

(١) سبق تخريجه ص ١٦ .

(٢) مسلم في البر والصلة (٤٣/٢٥٦٩) ، والبيهقي في شعب الإيمان (٩١٨٢).

على الحق آيات وعلامات وبراهين . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

وأما حديث عمر: أنه كان كالزنجي بين النبي ﷺ / وبين أبي بكر، فكذب مختلق، ٧٨/١١
نعم! كان أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - أقرب الناس إلى رسول الله ﷺ، وأولاهم
به، وأعلمهم بمراده لما يسألونه عنه ، فكان النبي ﷺ يتكلم بالكلام العربي الذي يفهمه
الصحابة - رضي الله عنهم . ويزداد الصديق بفهم آخر يوافق ما فهموه، ويزيد عليهم ولا
يخالفه؛ مثل ما في الصحيحين عن أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال: « إن
عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة، فاختر ذلك العبد ما عند الله » . فبكى أبو بكر . وقال:
بل نفديك بأنفسنا وأموالنا . فجعل بعض الناس يعجب ويقول : عجباً لهذا الشيخ يبكي،
أن ذكر رسول الله ﷺ عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة . قال: فكان رسول الله ﷺ هو
المخير ، وكان أبو بكر أعلمنا به^(١) .

فالنبي ﷺ ذكر عبداً مطلقاً ، وهذا كلام عربي لا لغز فيه ، ففهم الصديق لقوة معرفته
بمقاصد النبي ﷺ أنه هو العبد المخير، ومعرفة أن المطلق هذا المعين خارج عن دلالة اللفظ،
لكن يوافق ولا يخالفه؛ ولهذا قال أبو سعيد : كان أبو بكر أعلمنا به .

ومن هذا أن الصديق - رضي الله عنه - لما عزم على قتال/مانعي الزكاة قال له ٧٩/١١
عمر: كيف تقاتل الناس وقد قال النبي ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا
إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا
بحقها وحسابهم على الله عز وجل »؟ . فقال أبو بكر: الزكاة من حقها، والله ، لاقاتلن
من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال؛ والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى
رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها^(٢) . فرجع عمر وغيره إلى قول أبي بكر . وكان هو أفهم
لمعنى كلام رسول الله ﷺ ؛ وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: « أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ؛
فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام »^(٣) . فهذا النص الصريح
موافق لفهم أبي بكر .

وكذلك قوله في صلح الحديبية لعمر مثل ما كان النبي ﷺ قال له، وأمثال ذلك
كثير . فاما أن النبي ﷺ كان يتكلم بكلام لا يفهمه عمر وأمثاله ، بل يكون عندهم ككلام
الزنجي . فمن اعتقد هذا فهو جاهل ضال، عليه من الله ما يستحقه .

وأما كون أهل الصفة كانوا قبل المبعث مهتدين . فعلى من قال/ هذا : لعنة الله ٨٠/١١
والملائكة والناس أجمعين؛ بل لا خلاف بين المسلمين أنهم كانوا جاهلين؛ بل لا خلاف بين

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٥٤) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢/٢٣٨٢) .

(٢) البخارى فى الزكاة (١٣٩٩، ١٤٠٠) ومسلم فى الإيمان (٣٢/٢٠) .

(٣) البخارى فى الإيمان (٢٥) ومسلم فى الإيمان (٣٦/٢٠) .

المسلمين أنهم كانوا كافرين جاهلين بالله وبدينه، وإنما هداهم الله بكتابه، وبرسوله محمد ﷺ، ولم يكن بين أهل الصفة وسائر الصحابة فرق في الكفر والضلالة قبل إيمانهم برسول الله ﷺ . ولقد كان بعد الإسلام كثير ممن لم يكن من « أهل الصفة » كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - أعلم بالله، وأعظم يقيناً من عامة أهل الصفة .

وأما ما ذكر من تخلفهم عنه في الجهاد فقول جاهل ضال؛ بل هم الذين كانوا أعظم الناس قتالاً وجهاداً؛ كما وصفهم القرآن في قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّالِحُونَ﴾ [الحشر: ٨] وقال في صفتهم: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾

[البقرة: ٢٧٣]، ولقد قتل منهم في يوم واحد - يوم بئر معونة - سبعون؛ حتى وجد عليهم النبي ﷺ موجدة، وقتت شهراً يدعو على الذين قتلوهم؛ وأخبر عنهم: «أنهم بهم تتقي المكاره؛ وتسد بهم الثغور؛ وأنهم أول الناس وروداً على الحوض؛ وأنهم الشعث رؤوساً، الدنس ثياباً؛ الذين لا ينكحون المتنعمات؛ ولا تفتح لهم أبواب الملوك» (١) .

٨١/١١ / وأما «عددهم» فقد جمع أبو عبد الرحمن السلمي تاريخهم: وهم نحو من ستمائة ، أو سبعمائة، أو نحو ذلك . ولم يكونوا مجتمعين في وقت واحد . بل كان في شمال المسجد صفة يأوي إليها فقراء المهاجرين، فمن تأهل منهم، أو سافر ، أو خرج غازياً خرج منها، وقد كان يكون في الوقت الواحد فيها السبعون، أو أقل ، أو أكثر ومنهم : سعد بن أبي وقاص، أحد العشرة، وأبو هريرة، وخبيب، وسلمان وغيرهم .

وأما ما ذكر من أنهم عرفوا ما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج فكذب، ملعون قائله . وكيف يكون ذلك والمعراج كان بمكة قبل الهجرة؟! وأهل الصفة إنما كانوا بالمدينة بعد الهجرة ، وبناء مسجد الرسول ﷺ بالمدينة الطيبة . وهذا كله واضح عند من عرف الله ورسوله، وكان مسلماً حنيفاً، أو كان عالماً بسيرة رسول الله ﷺ ، وسيرة أصحابه معه .

وإنما يقع في هذه الجهالات أقوام نقص إيمانهم وقل علمهم، واستكبرت أنفسهم، حتى صاروا بمنزلة فرعون، وصاروا أسوأ حالا من النصارى .

والله يتوب علينا وعليهم، وعلى سائر إخواننا المسلمين، ويهدينا وإياهم صراطه المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين . والله تعالى أعلم .

(١) ابن ماجه في الزهد (٤٣٠٣) ، والترمذي في صفة القيامة (٢٤٤٤) وقال: «غريب من هذا الوجه»، وأحمد ٥/٢٧٦، كلهم عن ثوبان.

وسئل عن «الفتوة» المصطلح عليها... إلخ.

٨٢/١١

فأجاب - رضي الله عنه - قائلاً :

أما ما ذكره من «الفتوة» التي يلبس فيها الرجل لغيره سراويل، ويسقيه ماء وملحاً؛ فهذا لا أصل له. ولم يفعلها أحد من السلف لا علي ولا غيره. والإسناد الذي يذكرونه في «الفتوة» إلى أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب، من طريقة الخليفة الناصر وغيره، إسناد مظلم، عامة رجاله مجاهيل لا يعرفون وليس لهم ذكر عند أهل العلم.

وقد ذكر أن أصل ذلك : أنه وضع سراويل عند قبر علي فأصبح مسدوداً ، وهذا يجري عند غير علي ، كما يجري أمثال ذلك من الأمور التي يظن أنها كرامة ، في الكنائس وغيرها، مثل دخول مصروع إليها فيبراً بنذر يجعل للكنيسة، ونحو ذلك. وهذا إذا لم يكن كذباً فإنه من فعل الشياطين. كما يفعل مثل ذلك عند الأوثان، وأنا أعرف من ذلك وقائع متعددة.

والمقصود هنا أن سراويل الفتوة لا أصل له عن علي ولا غيره من السلف، وما ٨٣/١١ يشترطه بعضهم من الشروط ، إن كان مما أمر الله به ورسوله، فإنه يفعل؛ لأن الله أمر به ورسوله ، وما نهى عنه مثل التعصب لشخص على شخص ، والإعانة على الإثم والعدوان، فهو مما ينهي عنه، ولو شرطوه.

ولفظ «الفتى» في اللغة هو الشاب، كما ذكر ذلك أهل اللغة. وممنه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ اللَّيْلَ نَسِيَّانٌ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾ [الكهف: ١٣] ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ﴾ [الكهف: ٦٠]. وقد فتى يفتي فهو فتى، أي بين الفتا، والأفتا من الدواب خلاف المسان، وقد يعبر بالفتى عن المملوك مطلقاً، كما قال تعالى: ﴿وَمِن فِتْيَتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

ولما كان الشاب ألين عريكة من الشيخ صار في طبعه من السخاء والكرم ما لا يوجد في الشيوخ . فصاروا يعبرون بلفظ الفتى عن السخي الكريم . يقال : هو فتى بين الفتوة وقد يفتى، ويفاتى، والجمع فتيان وفتية .

واستعمال لفظ الفتى بمعنى المتصف بمكارم الأخلاق موجود في كلام كثير من المشائخ، وقد يظن أن لفظ القرآن يدل على هذا. ومنه قول بعض الشيوخ: طريقنا تفتى وليس

٨٤/١١ تنصر، يعني هو استعمال مكارم/الأخلاق ؛ ليس هو النسك اليابس . ومنه قول أبي إسماعيل الأنصاري^(١): الفتوة أن تقرب من يقصيك، وتكرم من يؤذيك، وتحسن إلى من يسيء إليك، سماحة لا كظماً، ومودة لا مصابرة.

ونقل عن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أنه قال: الفتوة ترك ما تهوى لما تخشى . كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠] فمن دعا إلى ما دعا إليه الله ورسوله من مكارم الأخلاق كان محسناً ، سواء سمي ذلك فتوة أو لم يسمه ، ومن أحدث في دين الله ما ليس منه فهو رد .

والغالب أنهم يدخلون في الفتوة أموراً ينهى عنها فينهون عن ذلك، ويؤمرون بما أمر الله به ورسوله، كما ينهون عن الألباس، والأسقاء . وإسناد ذلك إلى علي - رضي الله عنه - وأمثال ذلك .

(١) أبو إسماعيل الأنصاري : هو عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن متّ الأنصاري الهروي، مصنف كتاب «ذم الكلام»، وشيخ خراسان، من ذرية صاحب النبي ﷺ أبي أيوب الأنصاري . ولد سنة ست وتسعين وثلاثمائة . توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١هـ . [سير أعلام النبلاء : ٥٠٣/١٨ - ٥١٨].

اسئل الشيخ الإمام العالم العلامة إمام الوقت، فريد الدهر، جوهر ٨٥/١١ العلم، لب الإيمان، قطب الزمان مفتي الفرق، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام شهاب الدين عبد الحلیم ابن الشيخ الإمام العلامة مؤيد السنة مجدد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني - رضي الله عنه ونفع به أمين - في جماعة يجتمعون في مجلس، ويلبسون لشخص منهم لباس «الفتوة» ويديرون بينهم في مجلسهم شربة فيها ملح وماء يشربونها، ويزعمون أن هذا من الدين، ويذكرون في مجلسهم ألفاظاً لا تليق بالعقل والدين.

فمنها أنهم يقولون: إن رسول الله ﷺ ألبس علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - لباس الفتوة، ثم أمره أن يلبس من شاء، ويقولون: إن اللباس أنزل على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صندوق، ويستدلون عليه بقوله تعالى: ﴿يَبْتِئِ آدَمَ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا يُؤْرَى سَوَاءَ تَكُمُ﴾ الآية [الأعراف: ٢٦]، فهل هو كما زعموا؟ أم كذب ٨٦/١١ مختلق؟ وهل هو من الدين أم لا؟ وإذا لم يكن من الدين فما يجب على من يفعل ذلك أو يعين عليه؟ ومنهم من ينسب ذلك إلى الخليفة الناصر لدين الله، إلى عبد الجبار ويزعم أن ذلك من الدين؛ فهل لذلك أصل أم لا؟

وهل الأسماء التي يسمون بها بعضهم بعضاً من اسم الفتوة، ورؤوس الأحزاب والزعماء فهل لهذا أصل أم لا؟ ويسمون المجلس الذي يجتمعون فيه «دسكرة» ويقوم للقوم نقيب إلى الشخص الذي يلبسونه فينزع اللباس الذي عليه بيده، ويلبسه اللباس الذي يزعمون أنه لباس الفتوة بيده، فهل هذا جائز، أم لا؟ وإذا قيل: لا يجوز فعل ذلك ولا الإعانة عليه، فهل يجب على ولي الأمر منعهم من ذلك؟

وهل للفتوة أصل في الشريعة أم لا؟ وإذا قيل: لا أصل لها في الشريعة فهل يجب على غير ولي الأمر أن ينكر عليهم، ويمنعهم من ذلك أم لا؟ مع تمكنه من الإنكار، وهل أحد من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - أو التابعين، أو من بعدهم من أهل العلم فعل هذه الفتوة المذكورة أو أمر بها أم لا؟

وهل خلق النبي ﷺ من النور؟ أم خلق من الأربع عناصر؟ أم من غير ذلك؟ وهل

الحديث الذي يذكره بعض الناس: «لولاك ما خلق الله عرشاً، ولا كرسيًا، ولا أرضاً، ولا
٨٧/١١ سماء، ولا شمسًا، ولا قمرًا ولا غير ذلك» (١) صحيح هو أم لا؟

وهل «الأخوة» التي يواخيها المشائخ بين الفقراء في السماع وغيره يجوز فعلها في
السماع ونحوه أم لا؟ وهل آخى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين المهاجرين
والأنصار؟ أم بين كل مهاجري وأنصاري؟ وهل آخى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أم لا؟ بينوا لنا ذلك بالتعليل والحجة المبينة،
وابسطوا لنا الجواب في ذلك بسطاً شافياً مأجورين. أثابكم الله تعالى .

فأجاب :

الحمد لله، أما ما ذكر من إلباس لباس «الفتوة» السراويل أو غيره، وإسقاء الملح والماء
فهذا باطل، لا أصل له، ولم يفعل هذا رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه؛ لا علي
ابن أبي طالب ولا غيره، ولا من التابعين لهم بإحسان.

والإسناد الذي يذكرونه من طريق الخليفة الناصر إلى عبد الجبار إلى ثمامة، فهو إسناد
لا تقوم به حجة، وفيه من لا يعرف، ولا يجوز لمسلم أن ينسب إلى النبي ﷺ بمثل هذا
٨٨/١١ الإسناد المجهول الرجال أمراً من الأمور التي لا تعرف عنه، فكيف إذا نسب إليه ما يعلم
أنه كذب وافتراء عليه؟! فإن العالمين بسنته وأحواله متفقون على أن هذا من الكذب
المختلق عليه وعلى علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - وما ذكروه من نزول هذا
اللباس في صندوق هو من أظهر الكذب، باتفاق العارفين بسنته.

و«اللباس الذي يوارى السوء» هو كل ما ستر العورة من جميع أصناف اللباس المباح.
أنزل الله تعالى هذه الآية لما كان المشركون يطوفون بالبيت عراة، ويقولون: ثياب عصينا
الله فيها لا نطوف فيها فأنزل الله تعالى هذه الآية، وأنزل قوله: ﴿حُدُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ
مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١].

(١) كشف الخفا للعجلوني ١٦٤/٢ وقال: «قال الصنعاني: موضوع وأقول: لكن معناه صحيح وإن لم يكن
حديثاً». والأسرار المرفوعة ٣٨٥ وذكر قول الصنعاني وقال: «فقد روى الديلمي عن ابن عباس رضي الله
عنهما مرفوعاً: «أناي جبريل فقال: يا محمد، لولاك ما خلقت الجنة ولولاك ما خلقت النار». وفي رواية
ابن عساكر: «لولاك ما خلقت الدنيا». وأورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٢٨٢) وقال:
«وأما قول الشيخ القاري: «لكن معناه صحيح...» فأقول: الجزم بصحة معناه لا يليق إلا بعد ثبوت ما نقله
عن الديلمي. وهذا مما لم أر أحداً تعرض لبيانه وأنا إن كنت لم أقف على سند فإني لا أتردد في ضعفه
وحسبنا في التدليل على ذلك تفرد الديلمي به.

والكذب في هذا أظهر من الكذب فيما ذكر من لباس الخرقه، وأن النبي ﷺ تواجد حتى سقطت البردة عن رده، وأنه فرق الخرق على أصحابه، وأن جبريل أتاه وقال له : إن ربك يطلب نصيبه من زيق الفقر، أنه علق ذلك بالعرش. فهذا أيضاً كذب باتفاق أهل المعرفة؛ فإن النبي ﷺ لم يجتمع هو وأصحابه على سماع كف، ولا سماع دفوف وشبابات، ولا رقص ولا سقط عنه ثوب من ثيابه في ذلك، ولا قسمه على أصحابه، وكل ما يروى من ذلك فهو كذب مختلق باتفاق أهل المعرفة بسنته.

٨٩/١١

فصل /

والشروط التي تشترطها شيوخ «الفتوة» ما كان منها مما أمر الله به ورسوله كصدق الحديث، وأداء الأمانة، وأداء الفرائض، واجتناب المحارم ونصر المظلوم، وصلة الأرحام والوفاء بالعهد. أو كانت مستحبة: كالعفو عن الظالم واحتمال الأذى، وبذل المعروف الذي يحبه الله ورسوله وأن يجتمعوا على السنة، ويفارق أحدهما الآخر إذا كان على بدعة، ونحو ذلك. فهذه يؤمن بها كل مسلم سواء شرطها شيوخ الفتوة أو لم يشرطوها، وما كان منها مما نهى الله عنه ورسوله: مثل التحالف الذي يكون بين أهل الجاهلية، أن كلا منهما يصادق صديق الآخر في الحق والباطل، ويعادي عدوه في الحق والباطل، وينصره على كل من يعاديه سواء كان الحق معه أو كان مع خصمه، فهذه شروط تحلل الحرام وتحرم الحلال، وهي شروط ليست في كتاب الله.

وفي السنن عنه أنه قال: «المسلمون عند شروطهم: إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»^(١) وكل ما كان من الشروط التي بين القبائل والملوك والشيوخ والأحلاف وغير ذلك فإنها على هذا الحكم باتفاق علماء المسلمين، ما كان من الأمر المشروط الذي قد أمر الله به ورسوله فإنه يؤمر به كما أمر الله به ورسوله. وإن كان مما نهى الله عنه ورسوله^(٢) فإنه ينهى عنه، كما نهى الله عنه ورسوله، وليس لبني آدم أن يتعاهدوا ولا يتعاقدوا ولا يتحالفوا ولا يتشارطوا على خلاف ما أمر الله به ورسوله، بل على كل منهم أن يوفوا بالعقود والعهود التي عهدتها الله إلى بني آدم كما قال الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠].

(١) البخاري في الإجارة «معلقاً»: الفتح ٤/٤٥١، والترمذي في الأحكام (١٣٥٢) وقال: «حسن صحيح»، وأبو داود في الأفضية (٣٥٩٤)، وابن ماجه في الأحكام (٢٣٥٣)، والحاكم ٤٩/٢، كلهم من طريق كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده.

وكذلك ما يعقده المرء على نفسه كعقد النذر أو يعقده الاثنان: كعقد البيع والإجارة ، والهبة وغيرهما ، أو ما يكون تارة من واحد وتارة من اثنين : كعقد الوقف والوصية ، فإنه في جميع هذه العقود متى اشترط العاقد شيئاً مما نهى الله عنه ورسوله كان شرطه باطلاً . وفي الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال : «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»^(١) . والعقود المخالفة لما أمر الله به ورسوله هي من جنس دين الجاهلية ، وهي شعبة من دين المشركين وأهل الكتاب الذين عقدوا عقوداً أمروا فيها بما نهى الله عنه ورسوله ، ونهوا فيها عما أمر الله به ورسوله .

فهذا أصل عظيم يجب على كل مسلم أن يتجنبه .

افصل

٩١/١١

وأما لفظ «الفتى» فمعناه في اللغة الحدث كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾ [الكهف: ١٣] ، وقوله تعالى : ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِزْهِيمٌ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ﴾ [الكهف: ٦٠] ؛ لكن لما كانت أخلاق الأحداث اللين صار كثير من الشيوخ يعبرون بلفظ «الفتوة» عن مكارم الأخلاق . كقول بعضهم : طريقنا فتى وليس تنصر . وقول بعضهم : «الفتوة» أن تقرب من يقصيك ، وتكرم من يؤذيك ، وتحسن إلى من يسيء إليك ، سماحة لا كظماً ، ومودة لا مضارة . وقول بعضهم : «الفتوة» ترك ما تهوى لما تخشى ، وأمثال هذه الكلمات التي توصف فيها الفتوة بصفات محمودة محبوبة ، سواء سميت فتوة أو لم تسم ، وهي لم تستحق المدح في الكتاب والسنة إلا لدخولها فيما حمده الله ورسوله من الأسماء . كلفظ الإحسان والرحمة ، والعفو ، والصفح ، والحلم ، وكظم الغيظ ، والبر والصدقة ، والزكاة والخير . ونحو ذلك من الأسماء الحسنة التي تتضمن هذه المعاني ، فكل اسم علق الله به المدح والثواب في الكتاب والسنة كان أهله ممدوحين ، وكل اسم علق به الذم والعقاب في الكتاب والسنة كان أهله مذمومين ، كلفظ الكذب ، والخيانة ، والفجور ، والظلم والفاحشة ونحو ذلك .

وأما لفظ «الزعيم» فإنه مثل لفظ الكفيل والقبيل والضمين ، قال تعالى : ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جَمَلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] فمن تكفل بأمر طائفة فإنه يقال : هو زعيم ؛ فإن كان قد تكفل بخير كان محموداً على ذلك ، وإن كان شراً كان مذموماً على ذلك .

(١) البخاري في الأيمان والنذور (٦٦٩٦) ، وأبو داود في الأيمان والنذور (٣٢٨٩) ، والترمذي في النذور والأيمان (١٥٢٦) ، والنسائي في الأيمان والنذور (٣٨٠٧) ، وابن ماجه في الكفارات (٢١٢٥) ، كلهم عن عائشة .

وأما «رأس الحزب» فإنه رأس الطائفة التي تتحزب، أى: تصير حزباً، فإن كانوا مجتمعين على ما أمر الله به ورسوله من غير زيادة ولا نقصان فهم مؤمنون، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. وإن كانوا قد زادوا فى ذلك ونقصوا مثل التعصب لمن دخل فى حزبهم بالحق والباطل، والإعراض عن من لم يدخل فى حزبهم، سواء كان على الحق والباطل، فهذا من التفرقة الذى ذمه الله تعالى ورسوله، فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والاتلاف، ونهيا عن التفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان .

وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر »^(١). وفى الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين/أصابه^(٢). وفى الصحيح عنه أنه قال: « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا ٩٣/١١ يأخذله »^(٣). وفى الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قيل: يا رسول الله، أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟! قال: « تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه »^(٤). وفى الصحيح عنه أنه قال: « خمس تجب للمسلم على المسلم: يسلم عليه إذا لقيه، ويعوده إذا مرض، ويشمته إذا عطس، ويجيبه إذا دعاه، ويشيعه إذا مات »^(٥). وفى الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه »^(٦) .

فهذه الأحاديث وأمثالها فيها أمر الله ورسوله بما أمر به من حقوق المؤمنين بعضهم على بعض . وفى الصحيحين عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: « لا تقاطعوا ولا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا وكونوا عباد الله إخواناً »^(٧). وفى الصحيحين عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: « إن الله يرضى لكم ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم »^(٨). وفى السنن عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « ألا أنبئكم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟ » قالوا : بلى يا رسول الله ،

(١) البخارى فى الأدب (٦٠١١) ومسلم فى البر والصلة (٦٦/٢٥٨٦) .

(٢) البخارى فى الصلاة (٤٨١) ومسلم فى البر والصلة (٦٥/٢٥٨٥) .

(٣) البخارى فى المظالم (٢٤٤٢) ومسلم فى البر والصلة (٥٨/٢٥٨٠) . (٤) البخارى فى المظالم (٢٤٤٤) .

(٥) البخارى فى الجنائز (١٢٤٠)، ومسلم فى السلام (٤/٢١٦٢) .

(٦) البخارى فى الإيمان (١٣) ومسلم فى الإيمان (٧١/٤٥) .

(٧) البخارى فى الأدب (٦٠٦٤) ومسلم فى البر والصلة (٣٠/٢٥٦٣) .

(٨) مسلم فى الأفضية (١٠/١٧١٥)، ومالك فى الموطأ فى الكلام ٩٩٠/٢ (٢٠)، وأحمد ٣٦٠/٢، ٣٦٧ .

٩٤/١١ قال: «صلاح ذات البين، فإن/فساد ذات البين هي الخالقة، لا أقول تحلق الشعر. ولكن تحلق الدين»^(١) فهذه الأمور مما نهى الله ورسوله عنها.

وأما لفظ «الديكرة» فليست من الألفاظ التي لها أصل في الشريعة فيتعلق بها حمد أو ذم، ولكن هي في عرف الناس يعبر بها عن المجامع. كما في حديث هرقل: أنه جمع الروم في دسكرة؛ ويقال للمجتمعين على شرب الخمر: إنهم في دسكرة؛ فلا يتعلق بهذا اللفظ حمد ولا ذم، وهو إلى الذم أقرب؛ لأن الغالب في عرف الناس أنهم يسمون بذلك الاجتماع على الفواحش والخمر والغناء.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على كل مسلم، لكنه من فروض الكفايات، فإن قام بهما من يسقط به الفرض من ولاة الأمر، أو غيرهم. وإلا وجب على غيرهم أن يقوم من ذلك بما يقدر عليه.

فصل

والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلق مما يخلق منه البشر؛ ولم يخلق أحد من البشر من نور، بل قد ثبت في الصحيح عن النبي/صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «إن الله خلق الملائكة من نور؛ وخلق إبليس من مارج من نار؛ وخلق آدم مما وصف لكم»^(٢) وليس تفضيل بعض المخلوقات على بعض باعتبار ما خلقت منه فقط؛ بل قد يخلق المؤمن من كافر، والكافر من مؤمن، كابن نوح منه وكإبراهيم من آزر، وآدم خلقه الله من طين، فلما سواه، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له الملائكة، وفضله عليهم بتعليمه أسماء كل شيء وبأن خلقه بيديه، وبغير ذلك. فهو وصالحو ذريته أفضل من الملائكة؛ وإن كان هؤلاء مخلوقين من طين، وهؤلاء من نور.

وهذه «مسألة كبيرة» مبسوسة في غير هذا الموضع، فإن فضل بني آدم هو بأسباب يطول شرحها هنا. وإنما يظهر فضلهم إذا دخلوا دار القرار: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] والآدمي خلق من نطفة، ثم من مضغة، ثم من علقة، ثم انتقل من صغر إلى كبير، ثم من دار إلى دار، فلا يظهر فضله وهو في ابتداء أحواله، وإنما يظهر فضله عند كمال أحواله، بخلاف الملك الذي تشابه أول أمره وآخره. ومن هنا غلط من فضل الملائكة على الأنبياء حيث نظر إلى أحوال الأنبياء. وهم في أثناء الأحوال، قبل أن يصلوا إلى ما وعدوا به في الدار الآخرة

(١) أبو داود في الأدب (٤٩١٩) والترمذي في القيامة (٢٥٠٩).

(٢) مسلم في الزهد (٢٦٩٦ / ٦٠).

من نهايات الكمال.

وقد ظهر فضل نبينا على الملائكة ليلة المعراج لما صار بمستوى يسمع فيه صريف ٩٦/١١ الأفلام، وعلا على مقامات الملائكة، والله تعالى أظهر من عظيم قدرته وعجيب حكمته من صالحى الآدميين من الأنبياء والأولياء ما لم يظهر مثله من الملائكة، حيث جمع فيهم ما تفرق في المخلوقات. فخلق بدنه من الأرض، وروحه من الملائكة الأعلى، ولهذا يقال: هو العالم الصغير، وهو نسخة العالم الكبير.

ومحمد سيد ولد آدم، وأفضل الخلق، وأكرمهم عليه. ومن هنا قال من قال: إن الله خلق من أجله العالم، أو أنه لولا هو لما خلق عرشاً، ولا كرسيّاً، ولا سماء ولا أرضاً ولا شمساً ولا قمرًا. لكن ليس هذا حديثاً عن النبي ﷺ لا صحيحاً ولا ضعيفاً، ولم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث عن النبي ﷺ، بل ولا يعرف عن الصحابة، بل هو كلام لا يدري قائله. ويمكن أن يفسر بوجه صحيح كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِي وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ. وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْيَلَّ وَالنَّهَارَ. وَآتَانَكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٢ - ٣٤] وأمثال ذلك من الآيات التي يبين فيها أنه خلق المخلوقات لبني آدم. ومعلوم أن لله فيها حكماً عظيمة غير ذلك، وأعظم من ذلك. ولكن يبين لبني آدم ما فيها من المنفعة، وما أسبغ عليهم من النعمة. ٩٧/١١

إذا قيل: فعل كذا لكذا لم يقتض ألا يكون فيه حكمة أخرى. وكذلك قول القائل: لولا كذا ما خلق كذا. لا يقتضي ألا يكون فيه حكم أخرى عظيمة، بل يقتضي إذا كان أفضل صالحى بني آدم محمد، وكانت خلقته غاية مطلوبة، وحكمة بالغة مقصودة أعظم من غيره، صار تمام الخلق، ونهاية الكمال، حصل بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم.

والله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وكان آخر الخلق يوم الجمعة، وفيه خلق آدم وهو آخر ما خلق، خلق يوم الجمعة بعد العصر في آخر يوم الجمعة. وسيد ولد آدم هو محمد - صلى الله تعالى عليه وسلم - آدم فمن دونه تحت لوائه - قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «إني عند الله لمكتوب خاتم النبيين وإن آدم لمنجدل^(١) في طيئته»^(٢) أي كتبت نبوتي وأظهرت لما خلق آدم قبل نفخ الروح فيه، كما يكتب الله رزق العبد وأجله وعمله وشقي أو سعيد إذا خلق الجنين قبل نفخ الروح فيه. فإذا كان الإنسان هو

(١) منجدل : أي ملقى على الجدالة وهي الأرض. انظر: غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٤٨/١.

(٢) أحمد ١٢٧/٤، ١٢٨، والحاكم ٤١٨/٢ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وابن حبان في الموارد (٢٠٩٣) والطبراني في الكبير ٢٥٣/١٨.

٩٨/١١ خاتم المخلوقات وآخرها/وهو الجامع لما فيها، وفاضله هو فاضل المخلوقات مطلقاً، ومحمد إنسان هذا العين، وقطب هذه الرحي، وأقسام هذا الجمع كان كأنها غاية الغايات في المخلوقات، فما ينكر أن يقال: إنه لأجله خلقت جميعها، وأنه لولاه لما خلقت، فإذا فسر هذا الكلام ونحوه بما يدل عليه الكتاب والسنة قبل ذلك.

وأما إذا حصل في ذلك غلو من جنس غلو النصارى بإشراك بعض المخلوقات في شيء من الربوبية، كان ذلك مردوداً غير مقبول، فقد صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، وإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»^(١) وقد قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١].

والله قد جعل له حقاً لا يشركه فيه مخلوق فلا تصلح العبادة إلا له، ولا الدعاء إلا له، ولا التوكل إلا عليه، ولا الرغبة إلا إليه، ولا الرهبة إلا منه، ولا ملجأ ولا منجاة منه إلا إليه، ولا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب السيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا بالله ٩٩/١١ به ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا. لَقَدْ أَحْصَيْنَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا. وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخَشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ هُمْ أَقَابِرُونَ﴾ [النور: ٥٢]، فجعل الطاعة لله وللرسول، وجعل الخشية والتقوى لله وحده، وكذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩] فالإيتاء لله والرسول. وأما التوكل فعلى الله وحده، والرغبة إلى الله وحده.

فصل

وأما «المؤاخاة» فإن النبي ﷺ آخى بين المهاجرين والأنصار، لما قدم المدينة، كما آخى بين سلمان الفارسي وبين أبي الدرداء، وبين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع، وكانوا يتوارثون بتلك المؤاخاة، حتى أنزل الله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥] فصاروا يتوارثون بالقرابة. وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَةً﴾ [النساء: ٣٣] وهذا هو المحالفة. واختلف العلماء

(١) سبق تخريجه ص ٤٠ .

هل التوارث بمثل ذلك عند عدم القرابة والولاء محكم أو منسوخ؟ على قولين:

أحدهما: أن ذلك منسوخ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايتين ١١/١٠٠ عنه، ولما ثبت في صحيح مسلم عنه أنه قال: «لا حلف في الإسلام، وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزده الإسلام إلا شدة»^(١).

والثاني: أن ذلك محكم، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى عنه.

وأما المؤاخاة بين المهاجرين كما يقال: إنه آخى بين أبي بكر وعمر، وأنه آخى علياً ونحو ذلك، فهذا كله باطل، وإن كان بعض الناس ذكر أنه فعل بمكة، وبعضهم ذكر أنه فعل بالمدينة، وذلك نقل ضعيف: إما منقطع، وإما بإسناد ضعيف. والذي في الصحيح هو ما تقدم، ومن تدبر الأحاديث الصحيحة، والسيرة النبوية الثابتة، تيقن أن ذلك كذب. وأما عقد الأخوة بين الناس في زماننا، فإن كان المقصود منها التزام الأخوة الإيمانية التي أثبتها الله بين المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقول النبي ﷺ: «المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه»^(٢)، وقوله: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه، ولا يستام على سوم أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه»^(٣). وقوله: «والذي/نفسى ١١/١٠١ بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»^(٤) ونحو ذلك من الحقوق الإيمانية التي تجب للمؤمن على المؤمن. فهذه الحقوق واجبة بنفس الإيمان، والتزامها بمنزلة التزام الصلاة والزكاة والصيام والحج، والمعاهدة عليها كالمعاهدة على ما أوجب الله ورسوله. وهذه ثابتة لكل مؤمن على كل مؤمن، وإن لم يحصل بينهما عقد مؤاخاة، وإن كان المقصود منها إثبات حكم خاص كما كان بين المهاجرين والأنصار، فهذه فيها للعلماء قولان، بناء على أن ذلك منسوخ أم لا؟ فمن قال: إنه منسوخ - كما لك والشافعي وأحمد في المشهور عنه - قال: إن ذلك غير مشروع. ومن قال: إنه لم ينسخ - كما قال: أبو حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى - قال: إنه مشروع.

(١) مسلم في فضائل الصحابة (٢٥٣٠/٦٠٢)، وأبو داود في الفرائض (٢٩٢٥)، كلاهما عن جبير بن مطعم، والترمذي في السير (١٥٨٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقال: «حسن صحيح»، والدارمي في السير ٢/٢٤٣، وأحمد ١/١٩٠، كلاهما عن ابن عباس.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٥.

(٣) البخاري في البيوع (٢١٣٩)، وأحمد ٢/٣٩٤، ٤٢٧، كلاهما عن أبي هريرة، ومسلم في النكاح (٣٨/١٤٠٨)، والترمذي في البيوع (١٢٩٢) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في التجارات (٢١٧١)، كلهم عن ابن عمير.

(٤) سبق تخريجه ص ٥٥.

وأما «الشروط» التي يلتزمها كثير من الناس في «السماع» وغيره. مثل أن يقول: على المشاركة في الحسنات، وأينا خلص يوم القيامة خلص صاحبه، ونحو ذلك. فهذه كلها شروط باطلة؛ فإن الأمر يومئذ لله، هو ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: ١٩] وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكَبْتُمْ مَا Χَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤].

١٠٢/١١ وكذلك يشترطون شروطاً من الأمور الدنيوية ولا يوفون بها،/وما أعلم أحداً ممن دخل في هذه الشروط الزائدة على ما شرطه الله ورسوله وفي بها، بل هو كلام يقولونه عند غلبة الحال؛ لا حقيقة له في المآل، وأسعد الناس من قام بما أوجبه الله ورسوله، فضلاً عن أن يوجب على نفسه زيادات على ذلك.

وهذه المسائل قد بسطت في غير هذا الموضع. والله أعلم.

فصل

والشيخ « عدي بن مسافر بن صخر »^(١) كان رجلاً صالحاً، وله أتباع صالحون، ومن أصحابه من فيه غلو عظيم، يبلغ بهم غليظ الكفر، وقد رأيت جزءاً أتى بيد أتباعه فيه نسبه وسلسلة طريقه، فرأيت كليهما مضطرباً.

أما «النسب» فقالوا : عدي بن مسافر بن إسماعيل بن موسى بن مروان بن أحمد بن مروان بن الحكم بن مروان الأموي. وهذا كذب قطعاً فإنه يمتنع أن يكون بينه وبين مروان ابن الحكم خمسة أنفس.

وأما «الخرقة» فقالوا: دخل على الشيخ العارف عقيل المنبجي وألبسه الخرقة بيده، والشيخ عقيل لبس الخرقة من يد الشيخ مسلمة المردي، والشيخ مسلمة لبس الخرقة من يد الشيخ أبي سعيد الخراز.

/قلت: هذا كذب واضح، فإن مسلمة لم يدرك أبا سعيد، بل بينهما أكثر من مائة/١١/١٠٤ سنة، بل قريباً من مائتي سنة.

ثم قالوا: والشيخ أبو سعيد الخراز لبس الخرقة من يد الشيخ أبي محمد العنسي والعنسي لبسها من يد الشيخ علي بن عليل الرملي، والشيخ علي بن عليل لبسها من يد والده الشيخ عليل الرملي، والشيخ عليل لبس الخرقة من يد الشيخ عمار السعدي، والشيخ عمار السعدي لبس الخرقة من يد الشيخ يوسف الغساني، والشيخ يوسف الغساني لبس الخرقة من يد والده الشيخ يعقوب الغساني، والشيخ يعقوب الغساني لبس الخرقة من يد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يوم خطب الناس بالجابية، وعمر بن الخطاب لبس الخرقة من يد رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ لبس الخرقة من يد جبرائيل، وجبرائيل

(١) عدي بن مسافر بن صخر: هو عدي بن صخر الشامي، وقيل: عدي بن مسافر - وهذا أشهر - ابن إسماعيل بن موسى الشامي، ثم الهكاري مسكناً. قال الحافظ عبد القادر: ساح سنين كثيرة، وصحب المشايخ، سكن جبال الموصل في موضع ليس به أنيس، ثم أنس الله تلك المواضع به وعمرها ببركته، كان معلماً للخير، ناصحاً متشرعاً، شديداً في الله، كانت له غليلة يزرعها في الجبل ويحصدها ويتقوت، ولا يأكل من مال أحد شيئاً. صحب الشيخ عقيل المنبجي، والشيخ حماد الدباس وغيرهما، وتوفى سنة ٥٥٧ وعاش تسعين سنة. [سير أعلام النبلاء: ٢٠/٣٤٢-٣٤٤].

من الله تعالى .

قلت : لبس عمر للخرقه وإلباسه ولبس رسول الله ﷺ للخرقه وإلباسه يعرف كل من له أدنى معرفة أنه كذب . وأما الإسناد المذكور ما بين أبي سعيد إلى عمر فمجهول ، وما أعرف لهؤلاء ذكراً لا في كتب الزهد والرقائق ، ولا في كتب الحديث والعلم ، ومن الممكن أن يكون بعض هؤلاء كانوا شيوخاً ، وقد ركب هذا الإسناد عليهم من لم يعرف أزمانهم والله أعلم بحقيقة أمرهم .

١٠٥/١١ | ثم ذكروا بعد هذا « عقيدته » وقالوا : هذه عقيدة السنة من إملاء الشيخ عدي . و« العقيدة » من كتاب (التبصرة) للشيخ أبي الفرج المقدسي ، بالفاظه ، نقل المسطرة ، لكن حذفوا منها تسمية المخالفين وأقوالهم ، وذكروا ما ذكره من الأدلة ، وزادوا فيها من ذكر يزيد وغيره أشياء لم يقلها الشيخ أبو الفرج وفيها أحاديث موضوعة ، وقال في آخرها : فهذا اعتقادنا ، وما نقلناه عن مشائخنا نقله جبرائيل عن الله ، ونقله النبي ﷺ عن جبرائيل ، ونقله الصحابة عن النبي ﷺ ، وسمى من سماه اللالكائي في أول كتاب (شرح أصول السنة) كما ذكروا أن هذا أملاه الشيخ عدي من حفظه ، وأمر بكتابه ، ورووا ذلك بالسمع عن الشيخ حسن بن عدي بن أبي البركات بسماعه من والده عدي بن أبي البركات بن صخر بن مسافر وهو عدي .

١٠٦/١١ | وسئل :

هل تخلل أبو بكر بالعباءة؟ وتخللت الملائكة لأجله بالعباءة أم لا ؟

فأجاب :

الحمد لله ، لم يتخلل أبو بكر بالعباءة ، ولا الملائكة تخللوا بالعباءة ، وذلك كذب . والله أعلم .

/ وسئل عن معنى قول من يقول: « حب الدنيا رأس كل خطيئة»^(١) فهل هي من ١٠٧/١١
جهة المعاصي؟ أو من جهة جمع المال؟.

فأجاب :

ليس هذا محفوظًا عن النبي ﷺ؛ ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي
من الصحابة، ويذكر عن المسيح ابن مريم عليه السلام، وأكثر ما يغلو في هذا اللفظ
المتفلسفة، ومن حذا حذوهم من الصوفية على أصلهم، في تعلق النفس إلى أمور ليس
هذا موضع بسطها.

وأما حكم الإسلام في ذلك: فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي:
فإنه يستلزم الظلم والكذب والفواحش، ولا ريب أن الحرص على المال والرئاسة يوجب
هذا، كما في الصحيحين أنه قال: «إياكم والشحّ، فإن الشحّ أهلك من كان قبلكم،
أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالظلم فظلموا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»^(٢)، وعن كعب
عن النبي ﷺ أنه قال: « ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم/بأفسد لها من حرص المرء على ١٠٨/١١
المال والشرف لدينه»^(٣). قال الترمذي: حديث حسن.

فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين، فأما مجرد الحب الذي في
القلب إذا كان الإنسان يفعل ما أمره به، ويترك ما نهى الله عنه، ويخاف مقام ربه، وينهى
النفس عن الهوى، فإن الله لا يعقابه على مثل هذا إذا لم يكن معه عمل، وجمع المال،
إذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام، لا يعاقب عليه، لكن إخراج فضول المال،
والاقتصر على الكفاية أفضل وأسلم، وأفرض للقلب، وأجمع للهّم، وأنفع في الدنيا
والآخرة. وقال النبي ﷺ: « من أصبح والدنيا أكبر همه شئت الله عليه شمله، وجعل
فقره بين عينيه، ولم يأت من الدنيا إلا ما كتب له، ومن أصبح والآخرة أكبر همه جعل

(١) البيهقي في شعب الإيمان (١٠٥٠١)، وكنز العمال (٦١١٤)، وكشف الخفا (٣٤٤/١، ٣٤٥)، والأسرار المرفوعة
١٦٣.

(٢) مسلم في البر والصلة (٥٦/٢٥٧٨) بنحوه، وأبو داود في الزكاة (١٦٩٨) ولم أقف عليه عند البخاري.
(٣) الترمذي في الزهد (٢٣٧٦) وقال: « حسن صحيح»، والدارمي في الرقاق ٣٠٤/٢، وأحمد ٤٥٦/٣، ٤٦٠،
كلهم من طريق كعب بن مالك الأنصاري عن أبيه.

الله غناه في قلبه، وجمع عليه ضيعته، وأتته الدنيا وهي راغمة»(١).

(١) ابن ماجه في الزهد (٤١٠٥) وأحمد ١٨٣/٥، كلاهما عن زيد بن ثابت، والديلمي (٣/٥٦١٠)،
والمتذري في الترغيب والترهيب ٥٣٨/٢، كلاهما عن أنس، وعزاه المتذري للبخاري والطبراني وابن حبان في
صحيحه.

/ وسئل - رحمه الله - عما يذكر من قولهم : اتخذوا مع الفقير أبادي فإن لهم ١١/١٠٩ دولة وأي دولة^(١)؟! وقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : إن النبي ﷺ كان يتحدث مع أبي بكر - رضي الله عنه - وكنت بينهما كالزنجي، ما معنى ذلك؟ وقول بعض الناس لبعض : نحن في بركتك، أو من وقت حلت عندنا حلت علينا البركة. ونحن في بركة هذا الشيخ المدفون عندنا، هل هو قول مشروع أم لا؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب :

الحمد لله ، أما الحديثان الأولان فكلاهما كذب، وما قال عمر بن الخطاب ما ذكر عنه قط، ولا روي هذا أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف، وهو كلام باطل؛ فإن من كان دون عمر كان يسمع كلام النبي ﷺ ويفهم ما ينفعه الله به، فكيف بعمر؟! وعمر أفضل الخلق بعد أبي بكر، فكيف يكون كلام النبي ﷺ وأبي بكر بمنزلة كلام الزنجي.

/ ثم الذين يذكرون هذا الحديث من ملاحدة الباطنية؛ يدعون أنهم علموا ذلك السر ١١/١١٠ الذي لم يفهمه عمر. وحمله كل قوم على رأيهم الفاسد، والنجادية يدعون أنه قولهم، وأهل الحقيقة الكونية الذين ينفون الأمر والنهي والوعيد يدعون أنه قولهم.

وأهل الحلول الخاص أشباه النصارى يدعون أنه قولهم؛ إلى أصناف آخر يطول تعدادها.

فهل يقول عاقل: إن عمر وهو شاهد لم يفهم ما قال، وإن هؤلاء الجهال الضلال أهل الزندقة والإلحاد والمحال علموا معنى ذلك الخطاب، ولم ينقل أحد لفظه، وإنما وضع مثل هذا الكذب ملاحدة الباطنية، حتى يقول الناس: إن ما أظهره الرسل من القرآن والإيمان والشريعة له باطن يخالف ظاهره؛ وكان أبو بكر يعلم ذلك الباطل دون عمر، ويجعلون هذا ذريعة عند الجهال إلى أن يسلبوهم من دين الإسلام.

ونظير هذا ما يروونه أن عمر تزوج امرأة أبي بكر ليعرف حاله في الباطن، فقالت: كنت أشم رائحة الكبد المشوية، فهذا أيضاً كذب، وعمر لم يتزوج امرأة أبي بكر، بل تزوجها علي بن أبي طالب وكانت قبل أبي بكر عند جعفر، وهي أسماء بنت عميس

(١) كشف الخفا للعجلوني ٣٧/١، وقال: «رواه أبو نعيم عن الحسين بن علي بسند ضعيف، والعراقي في الإحياء ٢٠٩/٤».

١١١/١١ وكانت من/عقلاء النساء، وعمر كان أعلم بأبي بكر من نسائه وغيرهم.

وأما الحديث الآخر وهو قوله: «اتخذوا مع الفقراء أيادي فإن لهم دولة وأي دولة!» فهذا - أيضاً - كذب ، ما رواه أحد من الناس، والإحسان إلى الفقراء الذين ذكروهم الله في القرآن، قال الله فيهم: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا أَلْفُقْرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْفُقْرَاءِ الَّذِيكَ أَحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧١ - ٢٧٣]، وأهل الفياء وهم الفقراء المجاهدون الذين قال الله فيهم: ﴿لِلْفُقْرَاءِ أَلْمُهَجِّرِينَ الَّذِيْنَ أخرجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾ الآية [الحشر: ٨]. والمحسن إليهم وإلى غيرهم عليه أن يتبغى بذلك وجه الله، ولا يطلب من مخلوق لا في الدنيا ولا في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَسَيَجْنِبُهَا أَلْأَلْفَى . الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى . وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلَّا أَيْفَاءً وَجْهَ رَبِّهِ أَلْأَعْلَى . وَسَوْفَ يَرْضَى﴾ [الليل: ١٧ - ٢١]، وقال: ﴿وَيَطْعَمُونَ أَلطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ . مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لِرِجْهِ اللَّهِ﴾ الآية [الإنسان: ٨ ، ٩].

ومن طلب من الفقراء الدعاء أو الثناء خرج من هذه الآية؛ فإن في الحديث الذي في سنن أبي داود «من أسدى إليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئوه فادعوا له، حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه»^(١)؛ ولهذا كانت عائشة إذا أرسلت إلى قوم بهدية تقول للرسول: اسمع ما دعوا به لنا؛ حتى ندعو لهم بمثل ما دعوا، ويبقى أجرنا على الله .

١١٢/١١ / وقال بعض السلف : إذا أعطيت المسكين، فقال: بارك الله عليك. فقل: بارك الله عليك. أراد أنه إذا أثابك بالدعاء فادع له بمثل ذلك الدعاء، حتى لا تكون اعتضت منه شيئاً. هذا والعطاء لم يطلب منهم. وقد قال النبي ﷺ: « ما نفعني مال كمال أبي بكر»^(٢) أنفقه يتبغى به وجه الله، كما أخبر الله عنه، لا يطلب الجزاء من مخلوق لا نبي ولا غيره، لا بدعاء ولا شفاعة.

وقول القائل : لهم في الآخرة دولة وأي دولة! ، فهذا كذب ، بل الدولة لمن كان مؤمناً تقياً فقيراً كان أو غنياً، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَقُومُ أَللسَّاعَةَ يَوْمَئِذٍ يَفْقَرُونَ . فَأَمَّا أَلَّذِيْنَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا أَلصَّالِحَاتِ﴾ الآيتين [الروم: ١٤ ، ١٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ . وَإِنَّ أَلْفُجَارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣ ، ١٤]، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُ أَلَّذِيْنَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا أَلصَّالِحَاتِ كَأَلْمُفْسِدِينَ فِي أَلْأَرْضِ أَمْ جَعَلُ أَلْمُتَّقِينَ كَأَلْفُجَارٍ﴾ [ص: ٢٨] ونظير هذا في القرآن كثير.

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٧٢) ، والنسائي في الزكاة (٧٢/٥) ، وأحمد ٦٨/٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٢٧ ، كلهم

عن ابن عمر .

(٢) ابن ماجه في المقدمة (٩٤) ، وأحمد ٢٥٣/٢ ، ٣٦٦ ، كلاهما عن أبي هريرة .

ومع هذا فالمؤمنون - الأنبياء وسائر الأولياء - لا يشفعون لأحد إلا بإذن الله ، كما قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وقال : ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرَادَ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَالْأَمْرُ يُؤَمَّرُ لِلَّهِ ﴾ [الانفطار : ١٩] فمن أحسن إلى مخلوق يرجو أن ذلك المخلوق يجزيه يوم القيامة كان من الأخسرين أعمالاً ، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ، بل إنما يجزى على الأعمال يومئذ الواحد القهار ، الذي إليه الإياب والحساب ، الذي لا يظلم مثقال ذرة ، وإن تكن ١١٣/١١ حسنة يضاعفها ، ويؤت من لدنه أجراً عظيماً . ولا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه .

فصل

وأما قول القائل : نحن في بركة فلان ، أو من وقت حلوله عندنا حلت البركة . فهذا الكلام صحيح باعتبار ، باطل باعتبار . فأما الصحيح : فإن يراد به أنه هدانا وعلمنا وأمرنا بالمعروف ، ونهانا عن المنكر ، فببركة اتباعه وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل ، فهذا كلام صحيح . كما كان أهل المدينة لما قدم عليهم النبي ﷺ في بركته لما آمنوا به ، وأطاعوه ، فببركة ذلك حصل لهم سعادة الدنيا والآخرة ، بل كل مؤمن آمن بالرسول وأطاعه حصل له من بركة الرسول بسبب إيمانه وطاعته من خير الدنيا والآخرة ما لا يعلمه إلا الله .

وأيضاً ، إذا أريد بذلك أنه ببركة دعائه وصلاحه دفع الله الشر وحصل لنا رزق ونصر فهذا حق ، كما قال النبي ﷺ : « وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم بدعائهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم ؟ »^(١) . وقد يدفع العذاب عن الكفار والفجار لثلاث أسباب من بينهم من المؤمنين ممن لا يستحق العذاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ إلى قوله : ١١٤/١١ ﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفتح : ٢٥] .

فلولا الضعفاء المؤمنون الذين كانوا بمكة بين ظهرائي الكفار عذب الله الكفار ، وكذلك قال النبي ﷺ : « لولا ما في البيوت من النساء والذراري لأمرت بالصلاة فتقام ، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة معنا فأحرق عليهم بيوتهم »^(٢) وكذلك ترك رجم الحامل حتى تضع جنينها ، وقد قال المسيح عليه السلام : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ ﴾ [مريم : ٣١] فبركات أولياء الله الصالحين باعتبار نفعهم

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٩٦) وأبو داود فى الجهاد (٢٥٩٤) .

(٢) أبو داود فى الصلاة (٥٤٨) ، والترمذى فى جامع أبواب الصلاة (٢١٧) وقال : « حسن صحيح » ، وابن ماجه فى المساجد (٧٩١) ، والدارمى فى الصلاة ١/٢٩٢ ، وأحمد ٢/٣١٤ ، ٣٧٦ ، ٤٧٢ .

للخلق بدعائهم إلى طاعة الله، وبدعائهم للخلق وبما ينزل الله من الرحمة، ويدفع من العذاب بسببهم حق موجود، فمن أراد بالبركة هذا، وكان صادقاً، فقله حق.

وأما «المعنى الباطل» فمثل أن يريد الإشراف بالخلق: مثل أن يكون رجل مقبور بمكان فيظن أن الله يتولاهاهم لأجله، وإن لم يقوموا بطاعة الله ورسوله، فهذا جهل. فقد كان الرسول ﷺ سيد ولد آدم مدفون بالمدينة عام الحرة، وقد أصاب أهل المدينة من القتل والنهب والخوف مالا يعلمه إلا الله، وكان ذلك لأنهم بعد الخلفاء الراشدين أحدثوا أعمالاً أوجبت ذلك، وكان على عهد الخلفاء يدفع الله عنهم بإيمانهم وتقواهم، لأن 115/11 الخلفاء الراشدين كانوا يدعونهم إلى ذلك/ وكان ببركة طاعتهم للخلفاء الراشدين، وبركة عمل الخلفاء معهم ينصرهم الله ويؤيدهم. وكذلك الخليل ﷺ مدفون بالشام، وقد استولى النصارى على تلك البلاد قريباً من مائة سنة، وكان أهلها في شر. فمن ظن أن الميت يدفع عن الحي مع كون الحي عاملاً بمعصية الله فهو غلط.

وكذلك إذا ظن أن بركة الشخص تعود على من أشرك به وخرج عن طاعة الله ورسوله، مثل أن يظن أن بركة السجود لغيره، وتقبييل الأرض عنده، ونحو ذلك يحصل له السعادة، وإن لم يعمل بطاعة الله ورسوله. وكذلك إذا اعتقد أن ذلك الشخص يشفع له، ويدخله الجنة بمجرد محبته، وانتسابه إليه، فهذه الأمور ونحوها مما فيه مخالفة الكتاب والسنة، فهو من أحوال المشركين، وأهل البدع، باطل لا يجوز اعتقاده، ولا اعتماده. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وسئل عن رجل «متصوف» قال لإنسان - في كلام جرى بينهم -: فقراء الأسواق، ١١٦/١١
 فقال له الرجل: اليهودي والنصراني والمسلم في السوق، قال تعالى: ﴿وَرَبُّنَا بِالْقِسْطِ
 الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: ٣٥]، فقال الصوفي: قال رسول الله ﷺ: «الفقر إلى الله،
 والأولياء مفتقرون للخاتمة والأشقياء تحت القضاء»، قال الصوفي للرجل: تعرف الفقر؟
 فقال له: لا، قال الصوفي: الفقر هو الله. فأنكروا عليه هذا اللفظ. ثم في ثاني يوم قال
 رجل: أنت قلت: الفقر هو الله، فقال الصوفي: أنا قرأت في كتاب عن رسول الله ﷺ
 أنه قال: «من رأني آمن بي»^(١) وأنا رأيت الفقر فأمنت به، والفقر هو الله.

فأجاب:

الحمد لله، أما الحديث كذب على رسول الله ﷺ، وهو مع كونه كذباً مناقض للعقل
 والدين، فإنه ليس كل من رآه آمن به، بل قد رآه كثير مثل الكفار والمنافقين. وقول
 القائل: آمنت بالفقر أو كفرت بالفقر هو من الكلام الباطل، بل هو/كفر يجب أن يستتاب ١١٧/١١
 صاحبه فإن تاب وإلا قتل. والله سبحانه هو الغني، والخلق هم الفقراء إليه.

وقد قال تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَكَتُكُمْ مَا قَالُوا
 وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُونِ عَذَابِ الْأَحْرَبِ﴾ [آل عمران: ١٨١]، فإذا كان الذين
 قالوا: إنه فقير قد توعدهم بهذا، فكيف بمن يقول له الفقير؟! و«المصدر» أبلغ من الصفة
 وإذا كان منزهاً على أن يوصف بذلك فكيف يجعل المصدر اسماً له؟!!

ولو قال القائل: أردت بذلك الفقر هو إرادة الله ولم يكن في السياق ما يقتضي
 تصديقه لم يقبل ذلك منه، وإن كان في السياق ما يقبل تصديقه، نهى عن العبارة الموهومة
 وأمر بالعبارة الحسنة.

وأما قوله: الحديث المذكور وهو قوله: «الفقر فخري، وبه أفتخر» فهو كذب موضوع
 لم يروه أحد من أهل المعرفة بالحديث عن النبي ﷺ ومعناه باطل؛ فإن النبي ﷺ لم
 يفتخر بشيء بل قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»^(٢) وقال في الحديث: «إنه أوحى إلي أن

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي (٧٤٥) وقال: قال شيخنا: «هو باطل موضوع»، وكشف الخفا للعجلوني
 ٨٧/٢، والأسرار المرفوعة ٣٢٠.

(٢) الحاكم ٦٠٥/٢ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي وقال: «قلت: لا والله، القاسم
 متروك تالف وعبيد ضعفه غير واحد ومشاه أبو حاتم» وكنز العمال (٤٠٠-٣٢٠).

تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد»^(١) ولو افتخر بشيء
لافتخر بما فضله الله به على سائر الخلق.

١١٨/١١ / و «الفقر» وصف مشترك بينه وبين سائر الفقراء، سواء أريد به الشرعي وهو عدم
المال، أو الفقر الاصطلاحي وهو مكارم الأخلاق والزهد، مع أن لفظه في كلامه وكلام
أصحابه لا يراد به إلا الفقر الشرعي دون الاصطلاحي، والله أعلم.

(١) مسلم في صفة الجنة (٦٤/٢٨٦٥) ، وأبو داود في الأدب (٤٨٩٥)، كلاهما عن عياض بن حمار، وابن
ماجه في الزهد (١٢١٤)، عن أنس بن مالك.

/ وسئل عن قال: إن «الفقير، والغني» لا يفضل أحدهما صاحبه إلا بالتقوى. فمن ١١٩/١١
 كان أتقى لله كان أفضل وأحب إلى الله تعالى. وإن الحديث الصحيح الذي قال فيه ﷺ :
 «يدخل فقراء أمي الجنة قبل الأغنياء بخمسمائة عام»^(١) هذا في حق ضعفاء المسلمين،
 وصعاليكهم القائمين بفرائض الله تعالى، وليس مختصاً بمجرد ما عرف واشتهر في هذه
 الأعصار المتأخرة، من السجاد والمرقة والعكاز، والألفاظ المنمقة، بل هذه الهيئات المعتادة
 في هذه الأزمنة مخترعة مبتدعة، فهل الأمر على ما ذكر أم لا ؟
 فأجاب - رضي الله عنه - :

الحمد لله رب العالمين، قد تنازع كثير من متأخري المسلمين في «الغني الشاكر، والفقير
 الصابر» أيهما أفضل؟ فرجح هذا طائفة من العلماء والعباد، ورجح هذا طائفة من العلماء
 والعباد، وقد حكى في ذلك عن الإمام أحمد روايتان. وأما الصحابة والتابعون فلم ينقل
 عنهم تفضيل أحد الصنفين/على الآخر. وقال طائفة ثالثة: ليس لأحدهما على الآخر ١٢٠/١١
 فضيلة إلا بالتقوى، فأيهما كان أعظم إيماناً وتقوى كان أفضل، وإن استويا في ذلك استويا
 في الفضيلة، وهذا أصح الأقوال؛ لأن الكتاب والسنة إنما تفضل بالإيمان والتقوى. وقد
 قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

وقد كان في الأنبياء والسابقين الأولين من الأغنياء من هو أفضل من أكثر الفقراء،
 وكان فيهم من الفقراء من هو أفضل من أكثر الأغنياء، والكاملون يقومون بالمقامين،
 فيقومون بالشكر والصبر على التمام. كحال نبينا ﷺ، وحال أبي بكر وعمر - رضي الله
 عنهما - ولكن قد يكون الفقر لبعض الناس أنفع من الغنى، والغنى أنفع لآخرين، كما
 تكون الصحة لبعضهم أنفع، كما في الحديث الذي رواه البغوي وغيره: «إن من عبادي من
 لا يصلحه إلا الغنى. ولو أفقرته لأفسده ذلك. وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر.
 ولو أغنيته لأفسده ذلك. وإن من عبادي من لا يصلحه إلا السقم. ولو أصححته لأفسده
 ذلك، إنني أدبر عبادي إنني بهم خبير بصير»^(٢).

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن فقراء المسلمين يدخلون الجنة قبل الأغنياء بنصف

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ .

(٢) ابن عساکر ٢/ ٢٤٨ ، ولم نجد عند البغوي .

يوم»^(١) وفي الحديث الآخر لما علم الفقراء الذكر عقب الصلوات سمع بذلك الأغنياء
١٢١/١١ فقالوا مثل/ ما قالو. فذكر ذلك الفقراء للنبي ﷺ، فقال: «ذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء»^(٢) فالفقراء متقدمون في دخول الجنة لخفة الحساب عليهم، والأغنياء مؤخرون لأجل
الحساب، ثم إذا حوسب أحدهم فإن كانت حسناته أعظم من حسنات الفقير كانت درجته
في الجنة فوقه، وإن تأخر في الدخول، كما أن السبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب،
ومنهم عكاشة بن محصن، وقد يدخل الجنة بحساب من يكون أفضل من أحدهم. وصلى
الله وسلم على محمد.

(١) سبق تخريجه ص ٣٥ .

(٢) البخارى فى الأذان (٨٤٣)، عن أبى هريرة، والترمذى فى جامع أبواب الصلاة (٤١٠)، والنسائى فى السهو
(١٣٥٣)، كلاهما عن ابن عباس .

فصل

قد كثر تنازع الناس: أيهما أفضل «الفقير الصابر، أو الغني الشاكر»؟ وأكثر كلامهم فيها مشوب بنوع من الهوى، أو بنوع من قلة المعرفة، والنزاع فيها بين الفقهاء والصوفية، والعمامة والرؤساء وغيرهم. وقد ذكر القاضي أبو الحسين بن القاضي أبي يعلى في كتاب «التمام لكتاب الروايتين والوجهين» لأبيه فيها عن أحمد روايتين:

إحدهما: أن الفقير الصابر أفضل. وذكر أنه اختار هذه الرواية أبو إسحاق بن شاقلا، ووالده القاضي أبو يعلى، ونصرها هو.

والثانية: أن الغني الشاكر أفضل، اختاره جماعة منهم ابن قتيبة. و«القول الأول» يميل إليه كثير من أهل المعرفة والفقهاء/والصلاح، من الصوفية والفقهاء، ويحكي هذا القول ١٢٣/١١ عن الجنيد وغيره و«القول الثاني» يرجحه طائفة منهم، كأبي العباس بن عطاء^(١) وغيره وربما حكى بعض الناس في ذلك إجماعاً، وهو غلط.

وفي المسألة «قول ثالث» وهو الصواب أنه ليس هذا أفضل من هذا مطلقاً، ولا هذا أفضل من هذا مطلقاً بل أفضلهما أتقاهما. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال عمر بن الخطاب: الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيتهما ركبت، وقد قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا قَالَ اللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] وهذا القول اختيار طائفة منهم الشيخ ابن حفص السهروردي، وقد يكون هذا أفضل لقوم، وفي بعض الأحوال. وهذا أفضل لقوم وفي بعض الأحوال، فإن استويا في سبب الكرامة استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما الآخر في سببها ترجح عليه، هذا هو الحكم العام.

والفقر والغنى حالان يعرضان للعبد باختياره تارة وبغير اختياره أخرى كالمقام والسفر،

(١) أبو العباس بن عطاء: هو أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء الأدمي البغدادي، الزاهد العابد المتأله، حدث عن: يوسف بن موسى القطان، وعنه محمد بن علي بن حبيش، وقال: كان له في كل يوم ختمة، وكان ينام في اليوم والليله ساعتين، وقبل عنه: أنه فقد عقله ثمانية عشر عاماً، ثم تاب إليه عقله، وتوفى سنة تسع وثلاثمائة من ذي القعدة، [سير أعلام النبلاء ٢٥٥/١٤، ٢٥٦].

والصحة والمرض، والإمارة والائتمار، والإمامة والائتمام. وكل جنس من هذه الأجناس لا يجوز إطلاق القول بتفضيله على الآخر، بل قد يكون هذا أفضل في حال، وهذا في حال، وقد يستويان في حال كما في الحديث المرفوع في (شرح السنة) للبغوي عن أنس ١٢٤/١١ عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تعالى: «إن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى، ولو أفقرته لأفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر، ولو أغنيته لأفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الصحة، ولو أسقمته لأفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا السقم، ولو أصححته لأفسده ذلك، إني أدبر عبادي، إني بهم خبير بصير» (١).

وفي هذا المعنى ما يروى: «إن الله يحمي عبده المؤمن الدنيا؛ كما يحمي أحدكم مريضه الطعام والشراب» (٢)، ويروي في مناجاة موسى نحو هذا. ذكره أحمد في الزهد. فهذا فيمن يضره الغنى ويصلحه الفقر، كما في الحديث الآخر: «نعم المال الصالح للرجل الصالح» (٣).

وكما أن الأقوال في المسألة «ثلاثة» فالناس «ثلاثة أصناف»: غني، وهو من ملك ما يفضل عن حاجته. وفقير، وهو من لا يقدر على تمام كفايته، وقسم ثالث: وهو من يملك وفق كفايته، ولهذا كان في أكابر الأنبياء والمرسلين والسابقين الأولين من كان غنياً: إبراهيم الخليل وأيوب، وداوود وسليمان، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة والزبير، وسعد بن معاذ وأسيد بن الحضير، وأسعد بن زرارة وأبي أيوب الأنصاري، وعبادة بن الصامت، ونحوهم. ممن هو من أفضل الخلق من النبيين والصدّيقين.

١٢٥/١١ / وفيهم من كان فقيراً: كالمسيح عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا وعلى بن أبي طالب، وأبي ذر الغفاري، ومصعب بن عمير، وسلمان الفارسي ونحوهم. ممن هو من أفضل الخلق، من النبيين والصدّيقين، وقد كان فيهم من اجتمع له الأمران: الغنى تارة والفقر أخرى؛ وأتى بإحسان الأغنياء وبصبر الفقراء: كنبينا ﷺ، وأبي بكر وعمر.

والنصوص الواردة في الكتاب والسنة حاکمة بالقسط؛ فإن الله في القرآن لم يفضل أحداً بفقر، ولا غنى، كما لم يفضل أحداً بصحة ولا مرض، ولا إقامة ولا سفر، ولا إمارة ولا ائتمار، ولا إمامة ولا ائتمام، بل قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَمُ﴾

(١) سبق تخريجه ص ٧١ .

(٢) أحمد ٤٢٨/٥، وكنز العمال (٦١٠٤)، وابن عساكر ١٠٣/٤ .

(٣) أحمد ١٩٧/٤، ٢٠٢، عن عمرو بن العاص، وفتح الباري ٧٥/٨، وكشف الخفا ٢ / ٣٢٠ .

[الحجرات: ١٣] وفضلهم بالأعمال الصالحة: من الإيمان ودعائمه، وشعبه كاليقين والمعرفة، ومحبة الله والإنابة إليه، والتوكل عليه ورجائه، وخشيته وشكره والصبر له. وقال في آية العدل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِأَلْقُسُطِ شَهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَيَّ أَنْفُسِكُمْ أَوْ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَآلَهُ أَوْلَىٰ بِهَمًّا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ١٣٥].

ولذلك كان النبي ﷺ وخلفاؤه يعدلون بين المسلمين. غنيهم وفقيرهم في أمورهم. ولما طلب بعض الأغنياء من النبي ﷺ إبعاد الفقراء نهاء الله عن ذلك. وأثنى عليهم بأنهم يريدون وجهه، فقال: ﴿وَلَا تَقْرُرُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقال: ﴿وَاصْبِرْ ١٢٦/١١ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]. ولما طلب بعض الفقراء من النبي ﷺ ما لا يصلح له نهاء عن ذلك، وقال: «يا أبا ذر إني أراك ضعيفا. وإني أحب لك ما أحب لنفسي. لا تأمرن على اثنين. ولا تولين مال يتيم»^(١).

وكانوا يستون في مقاعدهم عنده، وفي الاصطفا خلفه، وغير ذلك. و من اختص منهم بفضل عرف النبي ﷺ له ذلك الفضل، كما قنت للقرء السبعين، وكان يجلس مع أهل الصفة، وكان أيضا لعثمان وطلحة والزبير، وسعد بن معاذ وأسيد بن الحضير وعباد ابن بشر ونحوهم، من سادات المهاجرين والأنصار الأغنياء منزلة ليست لغيرهم من الفقراء، وهذه سيرة المعتدلين من الأئمة في الأغنياء والفقراء. وهذا هو العدل والقسط الذي جاء به الكتاب والسنة، وهي طريقة عمر بن عبد العزيز، والليث بن سعد، وابن المبارك ومالك وأحمد بن حنبل، وغيرهم، في معاملتهم للأقوياء والضعفاء والأغنياء والفقراء.

وفي الأئمة كالثوري ونحوه من كان يميل إلى الفقراء، ويميل على الأغنياء مجتهدا في ذلك طائبا به رضا الله، حتى عتب عليه ذلك في آخر عمره، ورجع عنه.

/ وفيهم من كان يميل مع الأغنياء والرؤساء: كالزهري، ورجاء بن حيوة، وأبي الزناد، ١٢٧/١١ وأبي يوسف ومحمد وأناس آخرين، وتكلم فيهم من تكلم بسبب ذلك. ولهم في ذلك تأويل واجتهاد، والأول هو العدل والقسط، الذي دل عليه الكتاب والسنة.

ونصوص النبي ﷺ معتدلة فإنه قد روى: أن الفقراء قالوا له: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجور، يُصَلُّونَ كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ولهم فضول أموال يتصدقون بها ولا نتصدق فقال: «ألا أعلمكم شيئا إذا فعلتموه أدركتم به من سبقكم، ولم يلحقكم

(١) مسلم في الإمارة (١٧/١٨٢٦)، وأبو داود في الوصايا (٢٨٦٨)، والنسائي في الوصايا (٣٦٦٧)، كلهم

عن أبي ذر.

من بعدكم إلا من عمل مثل عملكم ؟ » فعلمهم التسبيح المائة في دبر كل صلاة .
فجاؤوا إليه فقالوا : إن إخواننا من الأغنياء سمعوا ذلك ففعلوه ، فقال : « ذلك فضل
الله يؤتيه من يشاء » (١) وهذه الزيادة في صحيح مسلم من مراسيل أبي صالح ، فهذا فيه
تفضيل للأغنياء الذين عملوا مثل عمل الفقراء من العبادات البدنية بالقلب والبدن ،
وزادوا عليهم بالإتفاق في سبيل الله ونحوه من العبادات المالية .

وثبت عنه أيضاً في الصحيح أنه قال : « يدخل فقراء أمتي الجنة قبل الأغنياء بنصف
يوم - خمسمائة عام - وفي رواية : بأربعين خريفاً » (٢) فهذا فيه تفضيل الفقراء المؤمنين
بأنهم يدخلون الجنة قبل الأغنياء المؤمنين ، وكلاهما حق ، فإن الفقير ليس معه مال كثير
١٢٨/١١ يحاسب على قبضه وصرفه ، فلا يؤخر عن دخول الجنة لأجل الحساب ، فيسبق في
الدخول ، وهو أحوج إلى سرعة الثواب ، لما فاته في الدنيا من الطيبات . والغنى
يحاسب ، فإن كان مثله ساواه ، وإن كان دونه نزل عنه . وليست حاجته إلى سرعة
الثواب كحاجة الفقير .

ونظير هذا قوله ﷺ في « حوضه » - الذي طوله شهر وعرضه شهر - : « ماؤه أبيض
من اللبن ، وأحلى من العسل ، أول الناس على وردا فقراء المهاجرين : الدنسين ثيابا ،
الشعث رؤوساً ، الذين لا ينكحون المتنعمات ولا تفتح لهم أبواب الملوك ، يموت أحدهم
وحاجته تختلج في صدره لا يجد لها قضاء » (٣) فكانوا أمسب إلى الذي يزيل ما حصل
لهم في الدنيا من اللأواء والشدة ، وهذا موضع ضيافة عامة فإنه يقدم الأشد جوعاً في
الطعام ، وإن كان لبعض المستأخرين نوع إطعام ليس لبعض المتقدمين لاستحقاقه ذلك
ببذله عنده أو غير ذلك ، وليس في المسألة عن النبي ﷺ أصبح من هذين الحديثين وفيها
الحكم الفصل : إن الفقراء لهم السبق والأغنياء لهم الفضل ، وهذا قد يترجح تارة ، وهذا
كالسبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب ومع كل ألف سبعين ألفاً ، وقد يحاسب
بعدهم من إذا دخل رفعت درجته عليهم .

١٢٩/١١ وما روى : « إن ابن عوف يدخل الجنة جواً » (٤) كلام موضوع/لا أصل له ، فإنه قد
ثبت بأدلة الكتاب والسنة أن أفضل الأمة أهل بدر ، ثم أهل بيعة الرضوان ، والعشرة
مفضلون على غيرهم والخلفاء الأربعة أفضل الأمة . وقد ثبت في الصحاح أنه قال :
« اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها

(١) سبق تخريجه ص ٧٢ . (٢) سبق تخريجه ص ٣٥ . (٣) سبق تخريجه ص ٤٨ .

(٤) كثر العمال (١٦١٤١) ، وعزاه لابن سعد ، (٣٦٦٩٢) ، وعزاه لابن عساکر .

النساء» (١). وثبت في الصحاح أيضاً أنه قال : «احتجت الجنة والنار فقالت الجنة: ما لى لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطهم ، وقالت النار : ما لى لا يدخلنى إلا الجبارون والمتكبرون» (٢). وقوله : «وقفت على باب الجنة فإذا عامة من يدخلها المساكين ، وإذا أصحاب الجذد محبوسون ، إلا أهل النار فقد أمر بهم إلى النار» (٣) ، هذا مع قوله ﷺ في الحديث الصحيح : «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير» (٤) .

فهذه الأحاديث فيها معنيان : أحدهما : أن الجنة دار المتواضعين الخاشعين ، لا دار المتكبرين الجبارين سواء كانوا أغنياء أو فقراء ، فإنه قد ثبت في الصحيح : أنه لا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من كبر ، ولا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان . فقيل : يا رسول الله ، الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً أفمن الكبر ذاك ؟ فقال : « لا ، إن الله جميل يحب الجمال ، ولكن الكبر بطر الحق وغمط الناس » (٥) فأخبر ﷺ ، أن الله يحب التجمل فى اللباس/الذى لا يحصل إلا بالغنى ، وأن ذلك ليس ١٣٠/١١ من الكبر ، وفى الحديث الصحيح : «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم : فقير مختال ، وشيخ زان ، وملك كذاب» (٦)، وكذلك الحديث المروى : « لا يزال الرجل يذهب بنفسه ، ثم يذهب بنفسه ، ثم يذهب بنفسه ، حتى يكتب عند الله جباراً . وما يملك إلا أهله » (٧) .

فعلم بهذين الحديثين : أن من الفقراء من يكون مختالاً ؛ لا يدخل الجنة . وأن من الأغنياء من يكون متجملًا غير متكبر ؛ يحب الله جماله ، مع قوله ﷺ فى الحديث الصحيح : « إن الله لا ينظر إلى صوركم ، ولا إلى أموالكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » (٨) .

ومن هذا الباب: قول هرقل لأبي سفيان: أضعفاء الناس اتبعه أم أشرافهم؟ قال: بل ضعفاؤهم. قال: وهم أتباع الأنبياء. وقد قالوا لنوح: ﴿أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ﴾ [الشعراء: ١١١] فهذا فيه أن أهل الرئاسة والشرف يكونون أبعد عن الانقياد إلى عبادة الله وطاعته ؛ لأن حبهم للرئاسة يمنعهم ذلك ، بخلاف المستضعفين . وفى هذا المعنى الحديث

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٤١) .

(٢) البخارى فى التفسير (٤٨٥٠) ومسلم فى الجنة (٢٨٤٦ / ٣٤ - ٣٦) .

(٣) البخارى فى النكاح (٥١٩٦) ، وفى الرقاق (٦٥٤٧) ، وأحمد ٥ / ٢٠٥ ، ٢١٠ ، كلهم عن أسامة بن زيد .

(٤) مسلم فى القدر (٢٦٦٤ / ٣٤) . (٥) مسلم فى الإيمان (٩١ / ١٤٧) .

(٦) مسلم فى الإيمان (١٠٧ / ١٧٢) ، وأبو داود فى اللباس (٤٠٨٧) .

(٧) الترمذى فى البر والصلة (٢٠٠٠) ، وزاد فى صيبيه ما أصابهم « وقال : « حسن غريب » .

(٨) مسلم فى البر والصلة (٢٥٦٤ / ٣٤) .

المأثور - إن كان محفوظاً - : «اللهم أحيني مسكيناً، وأمّتي مسكيناً، واحشرنني في زمرة المساكين»^(١) فالمساكين ضد المتكبرين . وهم الخاشعون لله . المتواضعون لعظمته، الذين لا يريدون علواً في الأرض . سواء كانوا أغنياء أو فقراء .

١٣١/١١ / ومن هذا الباب: أن الله خيره: بين أن يكون عبداً رسولاً وبين أن يكون نبياً ملكاً، فاختار أن يكون عبداً رسولاً؛ لأن العبد الرسول يتصرف بأمر سيده؛ لا لأجل حظه، وأما الملك فيتصرف لحظ نفسه، وإن كان مباحاً . كما قيل لسليمان: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْتِنْ أَوْ أَمِيكَ يَغْيِرْ حِسَابِ﴾ [ص: ٣٩] ففي هذه الأحاديث: أنه اختار العبودية والتواضع . وإن كان هو الأعلى هو ومن اتبعه . كما قال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] ولم يرد العلو وإن كان قد حصل له . وقد أعطى مع هذا من العطاء مالم يعطه غيره، وإنما يفضل الغني لأجل الإحسان إلى الخلق، والإنفاق في سبيل الله، والاستعانة به على طاعة الله وعبادته، وإلا فذات ملك المال لا ينفع، بل قد يضر وقد صبر مع هذا من اللأواء والشدة على مالم يصبر عليه غيره، فنال أعلى درجات الشاكرين وأفضل مقامات الصابرين، وكان سابقاً في حالي الفقر والغنى، لم يكن ممن لا يصلحه إلا أحدهما، كبعض أصحابه وأمته .

المعنى الثاني: أن الصلاح في الفقراء أكثر منه في الأغنياء . كما أنه إذا كان في الأغنياء فهو أكمل منه في الفقراء، فهذا في هؤلاء أكثر وفي هؤلاء أكثر، لأن فتنة الغنى أعظم من فتنة الفقر، فالسالم منها أقل . ومن سلم منها كان أفضل ممن سلم من فتنة الفقر فقط؛ ولهذا صار الناس يطلبون الصلاح في الفقراء، لأن المظنة فيهم أكثر . فهذا هذا والله أعلم . ١٣٢/١١

فلهذا السبب صارت المسكنة نسبتة، وكذلك لما رأوا المسكنة والتواضع في الفقراء أكثر، اعتقدوا أن التواضع والمسكنة هو الفقر وليس كذلك، بل الفقر هنا عدم المال، والمسكنة خضوع القلب، وكان النبي ﷺ : يستعيز من فتنة الفقر، وشر فتنة الغنى، وقال: بعض الصحابة: ابتلينا بالضرء فصبرنا، وابتلينا بالسراء فلم نصبر، وقد قال ﷺ : «والله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخاف أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتتافسوها»^(٢) ولهذا كان الغالب على المهاجرين الفقراء، والغالب على الأنصار الغنى، والمهاجرون أفضل من الأنصار، وكان في المهاجرين أغنياء، هم من أفضل المهاجرين، مع أنهم بالهجرة تركوا من أموالهم ماصاروا به فقراء بالنسبة إلى ما كانوا عليه .

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣٥٢) وقال: « حديث غريب » وابن ماجه فى الزهد (٤١٢٦) .

(٢) البخارى فى الرقاق (٦٤٢٥) ، ومسلم فى الزهد (٢٩٦١ / ٦) ، والترمذى فى القيامة (٢٤٦٢) ،

وابن ماجه فى الفتن (٣٩٩٧) ، وأحمد فى ٤ / ١٣٧ .

/ وسئل عن «الحمد والشكر» ما حقيقتهما؟ هل هما معنى واحد، أو معنيان؟ وعلى ١٣٣/١١
أي شيء يكون الحمد؟ وعلى أي شيء يكون الشكر؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، الحمد : يتضمن المدح، والثناء على المحمود بذكر محاسنه،
سواء كان الإحسان إلى الحامد، أو لم يكن، والشكر لا يكون إلا على إحسان المشكور
إلى الشاكر، فمن هذا الوجه الحمد أعم من الشكر؛ لأنه يكون على المحاسن والإحسان،
فإن الله تعالى يحمد على ما له من الأسماء الحسنی، والمثل الأعلى، وما خلقه في
الآخرة والأولى؛ ولهذا قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ
وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ
الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ١]، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا
أُولِي أجنِحَةٍ مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء﴾ [فاطر: ١].

/ وأما «الشكر» فإنه لا يكون إلا على الإنعام، فهو أخص من الحمد من هذا الوجه؛ ١٣٤/١١
لكنه يكون بالقلب واليد واللسان، كما قيل:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي، ولساني، والضمير المحجبا

ولهذا قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا أَلَّا دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣].

والحمد إنما يكون بالقلب واللسان، فمن هذا الوجه الشكر أعم من جهة أنواعه،
والحمد أعم من جهة أسبابه، ومن هذا الحديث «الحمد لله رأس الشكر، فمن لم يحمد
الله لم يشكره» وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله ليرضى عن العبد يأكل
الأكلة فيحمده عليها، ويشرب الشربة فيحمده عليها»^(١) والله أعلم.

(١) مسلم في الذكر (٢٧٣٤/٨٩)، والترمذي في الأطعمة (١٨١٦)، وأحمد (٣/١٠٠، ١١٧)، كلهم عن

أنس بن مالك.

تلخيص مناظرة في «الحمد والشكر»

بحث جرى بين شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية - رحمه الله - وبين ابن المرحل
كان الكلام في الحمد والشكر، وإن الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح، والحمد
لا يكون إلا باللسان.

فقال ابن المرحل: قد نقل بعض المصنفين - وسماه - : إن مذهب أهل السنة
والجماعة: إن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد . ومذهب الخوارج : أنه يكون بالاعتقاد ،
والقول والعمل، وبنوا على هذا: إن من ترك الأعمال يكون كافراً؛ لأن الكفر نقيض
الشكر، فإذا لم يكن شاكراً كان كافراً.

قال الشيخ تقي الدين: هذا المذهب المحكى عن أهل السنة خطأ والنقل عن أهل السنة
خطأ. فإن مذهب أهل السنة: أن الشكر يكون بالاعتقاد، والقول والعمل. قال الله
١٣٦/١١ تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]. وقام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه، فقيل
له : أتفعل هذا، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبداً
شكورا»^(١).

قال ابن المرحل: أنا لا أتكلم في الدليل، وأسلم ضعف هذا القول، لكن أنا أنقل أنه
مذهب أهل السنة.

قال الشيخ تقي الدين: نسبة هذا إلى أهل السنة خطأ، فإن القول إذا ثبت ضعفه،
كيف ينسب إلى أهل الحق؟

ثم قد صرح من شاء الله من العلماء المعروفين بالسنة أن الشكر يكون بالاعتقاد ،
والقول والعمل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة.

قلت: وباب سجود الشكر في الفقه أشهر من أن يذكر، وقد قال النبي ﷺ عن
سجدة سورة ﴿ص﴾ «سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكراً»^(٢). ثم من الذي قال من
أئمة السنة : إن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد؟

قال ابن المرحل: هذا قد نقل ، والنقل لا يمنع، لكن يستشكل . ويقال: هذا مذهب
مشكل.

١٣٧/١١ / قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: النقل نوعان. أحدهما: أن ينقل ما سمع أو رأى.

(١) البخارى فى التهجد (١١٣٠) ومسلم فى صفات المنافقين (٢٨١٩ / ٧٩ - ٨١) .

(٢) النسائى فى سجود القرآن (٩٥٧) عن ابن عباس ، والبيهقى فى الكبرى ٢ / ٣١٩ عن أبى ذر .

والثاني: ما ينقل باجتهاد واستنباط. وقول القائل: مذهب فلان كذا، أو مذهب أهل السنة كذا، قد يكون نسبه إليه لاعتقاده أن هذا مقتضى أصوله، وإن لم يكن فلان قال ذلك. ومثل هذا يدخله الخطأ كثيراً. ألا ترى أن كثيراً من المصنفين يقولون: مذهب الشافعي أو غيره كذا، ويكون منصوصه بخلافه؟ وعذرهم في ذلك: أنهم رأوا أن أصوله تقتضي ذلك القول، فنسبوه إلى مذهبه من جهة الاستنباط، لا من جهة النص؟. وكذلك هذا. لما كان أهل السنة لا يكفرون بالمعاصي، والخوارج يكفرون بالمعاصي، ثم رأى المصنف الكفر ضد الشكر، أعتقد أنا إذا جعلنا الأعمال شكراً لزم انتفاء الشكر بانتفائها، ومتى انتفى الشكر خلفه الكفر، ولهذا قال: إنهم بنوا على ذلك: التكفير بالذنوب. فلهذا عزى إلى أهل السنة إخراج الأعمال عن الشكر.

قلت: كما أن كثيراً من المتكلمين أخرج الأعمال عن الإيمان لهذه العلة.

قال: وهذا خطأ، لأن التكفير نوعان: أحدهما: كفر النعمة. والثاني: الكفر بالله.

والكفر الذي هو ضد الشكر: إنما هو/كفر النعمة لا الكفر بالله. فإذا زال الشكر خلفه ١٣٨/١١
كفر النعمة، لا الكفر بالله.

قلت: على أنه لو كان ضد الكفر بالله، فمن ترك الأعمال شاكراً بقلبه ولسانه فقد أتى ببعض الشكر وأصله. والكفر إنما يثبت إذا عدم الشكر بالكلية. كما قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافراً، حتى يترك أصل الإيمان. وهو الاعتقاد. ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة - التي هي ذات شعب وأجزاء - زوال اسمها، كالإنسان، إذا قطعت يده، أو الشجرة، إذا قطع بعض فروعها.

قال الصدر بن المرحل: فإن أصحابك قد خالفوا الحسن البصري في تسمية الفاسق كافر النعمة، كما خالفوا الخوارج في جعله كافراً بالله.

قال الشيخ تقي الدين: أصحابي لم يخالفوا الحسن في هذا، فعمن تنقل من أصحابي هذا؟ بل يجوز عندهم أن يسمى الفاسق كافر النعمة، حيث أطلقت الشريعة.

قال ابن المرحل: إني أنا ظننت أن أصحابك قد قالوا هذا، لكن أصحابي قد خالفوا الحسن في هذا.

قال الشيخ تقي الدين: ولا أصحابك خالفوه. فإن أصحابك/قد تأولوا أحاديث النبي ١٣٩/١
ﷺ التي أطلق فيها الكفر على بعض الفسوق - مثل ترك الصلاة، وقتال المسلمين - على أن المراد به كفر النعمة. فعلم أنهم يطلقون على المعاصي في الجملة أنها كفر النعمة. فعلم أنهم موافقو الحسن، لا مخالفوه.

ثم عاد ابن المرحل، فقال: أنا أنقل هذا عن المصنف . والنقل ما يمنع ، لكن يستشكل .
قال الشيخ تقي الدين : إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل ، أو
ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل
إلى طائفة أهل الحق ، مع أنهم صرحوا في غير موضع : أن الشكر يكون بالقول والعمل
والاعتقاد . وهذا أظهر من أن ينقل عن واحد بعينه .

ثم إنا نعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول أهل الحق إخراج الأعمال أن تكون شكرًا
لله . بل قد نص الفقهاء على أن الزكاة شكر نعمة المال . وشواهد هذا أكثر من أن تحتاج
إلى نقل .

وتفسير الشكر بأنه يكون بالقول والعمل في الكتب التي يتكلم فيها على لفظ « الحمد »
١٤٠/١١ أو « الشكر » مثل كتب التفسير واللغة/، وشروح الحديث ، يعرفه آحاد الناس ، والكتاب
والسنة قد دلا على ذلك .

فخرج ابن المرحل إلي شيء غير هذا ، فقال : الحسن البصرى يسمى الفاسق منافقًا ،
وأصحابك لا يسمونه منافقًا .

قال الشيخ تقي الدين له : بل يسمى منافقًا النفاق الأصغر ، لا النفاق الأكبر .
والنفاق يطلق على النفاق الأكبر ، الذى هو إضمار الكفر . وعلى النفاق الأصغر ، الذى
هو اختلاف السر والعلانية فى الواجبات .

قال له ابن المرحل : ومن أين قلت : إن الاسم يطلق على هذا وعلى هذا ؟

قال الشيخ تقي الدين : هذا مشهور عند العلماء . وبذلك فسروا قول النبي ﷺ : « آية
المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا اتّمن خان » (١) وقد ذكر ذلك
الترمذى وغيره . وحكوه عن العلماء .

وقال غير واحد من السلف : « كفر دون كفر ، ونفاق دون نفاق ، وشرك دون شرك » .

١٤١/١١ / وإذا كان النفاق جنسًا تحته نوعان ، فالفاسق داخل فى أحد نوعيه .

قال ابن المرحل : كيف تجعل النفاق اسم جنس ، وقد جعلته لفظًا مشتركًا ، وإذا كان
اسم جنس كان متواطئًا ، والأسماء المتواطئة غير المشتركة ، فكيف تجعله مشتركًا متواطئًا .

قال الشيخ تقي الدين : أنا لم أذكر أنه مشترك . وإنما قلت : يطلق على هذا وعلى
هذا ، والإطلاق أعم .

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٨٢) ومسلم فى الإيمان (٥٩ / ١٠٧ ، ١٠٨) .

ثم لو قلت: إنه مشترك لكان الكلام صحيحاً. فإن اللفظ الواحد قد يطلق على شيئين بطريق التواطؤ، وبطريق الاشتراك. فأطلقت لفظ النفاق على إبطان الكفر، وإبطان المعصية، تارة بطريق الاشتراك وتارة بطريق التواطؤ، كما أن لفظ الوجود يطلق على الواجب والممكن، عند قوم باعتبار الاشتراك، وعند قوم باعتبار التواطؤ. ولهذا سمى مشككاً.

قال ابن المرحل: كيف يكون هذا؟ وأخذ في كلام لا يحسن ذكره.

قال له الشيخ تقي الدين: المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاء واستماع وتدبر. وذلك أن الماهيتين إذا كان بينهما قدر مشترك وقدر مميز، واللفظ يطلق على كل منهما، فقد يطلق عليهما باعتبار ما به/تتماز كل ماهية عن الأخرى. فيكون مشتركاً كالاشتراك اللفظي. وقد ١٤٢/١١ يكون مطلقاً باعتبار القدر المشترك بين الماهيتين، فيكون لفظاً متواطئاً.

قلت: ثم إنه في اللغة يكون موضوعاً للقدر المشترك، ثم يغلب عرف الاستعمال على استعماله: في هذا تارة، وفي هذا تارة. فيبقى دالاً بعرف الاستعمال على ما به الاشتراك والامتياز. وقد يكون قرينة، مثل لام التعريف، أو الإضافة، تكون هي الدالة على ما به الامتياز.

مثال ذلك: «اسم الجنس» إذا غلب في العرف على بعض أنواعه كلفظ الدابة، إذا غلب على الفرس، قد نطقه على الفرس باعتبار القدر المشترك بينهما وبين سائر الدواب. فيكون متواطئاً. وقد نطقه باعتبار خصوصية الفرس، فيكون مشتركاً بين خصوص الفرس وعموم سائر الدواب، ويصير استعماله في الفرس: تارة بطريق التواطؤ، وتارة بطريق الاشتراك. وهكذا اسم الجنس إذا غلب على بعض الأشخاص وصار علماً بالغلبة: مثل ابن عمرو، والنجم، فقد نطقه عليه باعتبار القدر المشترك بينه وبين سائر النجوم وسائر بني عمرو. فيكون إطلاقه عليه بطريق التواطؤ. وقد نطقه عليه باعتبار ما به يمتاز عن غيره من النجوم، ومن بني عمرو، فيكون بطريق الاشتراك بين هذا المعنى الشخصي وبين المعنى النوعي. وهكذا كل اسم عام غلب على بعض أفرادها، يصح/استعماله في ذلك ١٤٣/١١ الفرد بالوضع الأول العام، فيكون بطريق التواطؤ، بالوضع الثاني، فيصير بطريق الاشتراك.

ولفظ «النفاق» من هذا الباب. فإنه في الشرع إظهار الدين وإبطان خلافه. وهذا المعنى الشرعي أخص من مسمى النفاق في اللغة، فإنه في اللغة أعم من إظهار الدين.

ثم إبطان ما يخالف الدين، إما أن يكون كفرًا أو فسقًا. فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن

التكذيب ، فهذا هو النفاق الأكبر الذى أوعد صاحبه بأنه فى الدرك الأسفل من النار .
 وإن أظهر أنه صادق أو موف ، أو أمين ، وأبطن الكذب والغدر والخيانة ونحو ذلك .
 فهذا هو النفاق الأصغر الذى يكون صاحبه فاسقاً .

فإطلاق النفاق عليهما فى الأصل بطريق التواطؤ .

وعلى هذا ، فالنفاق اسم جنس تحت نوعان . ثم إنه قد يراد به النفاق فى أصل الدين ،
 مثل قوله : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ ﴾ [النساء : ١٤٥] و ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا
 نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون : ١]
 والمنافق هنا : الكافر .

١٤٤/١١ وقد يراد به النفاق فى فروعه . مثل قوله ﷺ : « آية المنافق ثلاث » (١) ، وقوله : « أربع
 من كن فيه كان منافقاً خالصاً » (٢) ، وقول ابن عمر فيمن يتحدث عند الأمراء بحديث ،
 ثم يخرج فيقول بخلافه : كنا نعد هذا على عهد النبي ﷺ نفاقاً .

فإذا أردت به أحد النوعين ، فإما أن يكون تخصيصه لقرينة لفظية مثل لام العهد ،
 والإضافة . فهذا لا يخرج عن أن يكون متواطئاً ، كما إذا قال الرجل : جاء القاضي .
 وعنى به قاضي بلده ، لكون اللام للعهد . كما قال سبحانه : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾
 [المزمل : ١٦] أن اللام هى أوجبت قصر الرسول على موسى ، لا نفس لفظ « رسول » .
 وإما أن يكون لغلبة الاستعمال عليه ، فيصير مشتركاً بين اللفظ العام والمعنى الخاص .
 فكذلك قوله : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ فإن تخصيص هذا اللفظ بالكافر إما أن يكون
 لدخول اللام التى تفيد العهد ، والمنافق المعهود : هو الكافر . أو تكون لغلبة هذا الاسم
 فى الشرع على نفاق الكفر . وقوله ﷺ : « ثلاث من كن فيه كان منافقاً » يعنى به منافقاً
 بالمعنى العام ، وهو إظهاره من الدين خلاف ما يبطن .

فإطلاق لفظ « النفاق » على الكافر وعلى الفاسق إن أطلقتها باعتبار ما يمتاز به عن
 الفاسق ، كان إطلاقه عليه وعلى الفاسق باعتبار الاشتراك . وكذلك يجوز أن يراد به الكافر
 خاصة . ويكون متواطئاً إذا كان الدال على الخصوصية غير لفظ « منافق » بل لام التعريف .

١٤٥/١١ / وهذا البحث الشريف جار فى كل لفظ عام استعمل فى بعض أنواعه ، إما لغلبة
 الاستعمال ، أو لدلالة لفظية خصته بذلك النوع ، مثل تعريف الإضافة ، أو تعريف
 اللام . فإن كان لغلبة الاستعمال صح أن يقال : إن اللفظ مشترك . وإن كان لدلالة لفظية
 كان اللفظ باقياً على موطنه .

(١) سبق تخريجه ص ٨٢ .

(٢) البخارى فى الإيمان (٣٤) ومسلم فى الإيمان (٥٨ / ١٠٦) .

فلهذا صح أن يقال: «النفاق» اسم جنس تحته نوعان. لكون اللفظ في الأصل عاما متواطئاً.

وصح أن يقال: هو مشترك بين النفاق في أصل الدين، وبين مطلق النفاق في الدين. لكونه في عرف الاستعمال الشرعي غلب على نفاق الكفر.

١٤٦/١١

| بحث ثان

وهو: أن الحمد والشكر بينهما عموم وخصوص.

فالحمد أعم من جهة أسبابه التي يقع عليها؛ فإنه يكون على جميع الصفات، والشكر لا يكون إلا على الإحسان. والشكر أعم من جهة ما به يقع، فإنه يكون بالاعتقاد، والقول، والفعل. والحمد يكون بالفعل أو بالقول، أو بالاعتقاد.

أورد الشيخ الإمام زين الدين ابن المنجا الحنبلي^(١): إن هذا الفرق إنما هو من جهة متعلق الحمد والشكر؛ لأن كونه يقع على كذا ويقع بكذا خارج عن ذاته، فلا يكون فرقاً في الحقيقة، والحدود إنما يتعرض فيها لصفات الذات، لا لما خرج عنها.

فقال شيخ الإسلام - تقي الدين ابن تيمية - :

المعاني على قسمين: مفردة، ومضافة. فالمعاني المفردة: حدودها لا توجد فيها بتعلقاتها. وأما المعاني الإضافية فلا بد أن يوجد في/حدودها تلك الإضافات. فإنها داخلة ١٤٧/١١ في حقيقتها. ولا يمكن تصورهما إلا بتصور تلك المتعلقات، فتكون المتعلقات جزءاً من حقيقتها فتعين ذكرها في الحدود.

والحمد والشكر معلقان بالمحمود عليه والمشكور عليه. فلا يتم ذكر حقيقتهما إلا بذكر متعلقهما. فيكون متعلقهما داخلاً في حقيقتهما.

فاعترض الصدر بن المرحل: بأنه ليس للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية. فلا يكون الحمد والشكر من متعلقهما صفة ثبوتية. فإن المتعلق صفة نسبية. والنسب أمور عدمية. وإذا لم تكن صفة ثبوتية لم تكن داخلة في الحقيقة. لأن العدم لا يكون جزءاً من الوجود.

(١) زين الدين ابن المنجا الحنبلي : هو أسعد بن المنجى بن أبي المنجي بركات بن المؤمل التنوخي المعري الدمشقي الحنبلي، الشيخ الإمام العلامة شيخ الحنابلة وجيه الدين أبو المعالي. ولد سنة تسع عشرة وخمسائة. ارتحل إلى بغداد بعد أن تفقه على شرف الإسلام عبد الوهاب بن الحنبلي سمع من أبي الفضل الأرموي وغيره وروى عنه الشيخ موفق الدين ابن قدامه وغيره، ولى قضاء حران في دولة الملك نور الدين، ألف كتاب «النهاية في شرح الهداية». في عدة مجلدات، توفي في جمادى الآخرة سنة ست وستمائة، وله سبع وثمانون سنة. [سير أعلام النبلاء ٤٣٦/٢١، ٤٣٧ - شذرات الذهب ١٨/٥، ١٩].

فقال الشيخ تقي الدين: قولك : ليس للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية، ليس على العموم. بل قد يكون للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية، وقد لا يكون. وإنما الذي يقونه أكثر المتكلمين: ليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية.

ثم الصفات المتعلقة نوعان: أحدهما: إضافة محضة. مثل الأبوة والبنوة، والفوقية والتحتية ونحوها. فهذه الصفة هي التي يقال فيها: هي مجرد نسبة وإضافة. والنسب ١٤٨/١١ أمور عدمية. والثاني: صفة ثبوتية مضافة/إلى غيرها، كالحب والبغض. والإرادة والكرهية، والقدرة، وغير ذلك من الصفات، فإن الحب صفة ثبوتية متعلقة بالمحجوب. فالحب معروض للإضافة، بمعنى أن إضافة صفة عرضت له؛ لا أن نفس الحب هو الإضافة. ففرق بين ما هو إضافة وبين ما هو صفة مضافة. فالإضافة يقال فيها: إنها عدمية. قال: وأما الصفة المضافة فقد تكون ثبوتية، كالحب.

قال ابن المرحل: الحب أمر عديم؛ لأن الحب نسبة، والنسب عدمية.

قال الشيخ تقي الدين: كون الحب، والبغض والإرادة، والكرهية أمراً عديمياً باطل بالضرورة. وهو خلاف إجماع العقلاء.

ثم هو مذهب بعض المعتزلة في إرادة الله. فإنه زعم أنها صفة سلبية. بمعنى أنه غير مغلوب ولا مستكره. وأطبق الناس على بطلان هذا القول. وأما إرادة المخلوق وحبه وبغضه فلم نعلم أحداً من العقلاء قال: إنه عديم.

فأصر ابن المرحل على أن الحب - الذي هو ميل القلب إلى المحجوب - أمر عديم . وقال : المحبة : أمر وجودي.

١٤٩/١١ /قال الشيخ تقي الدين: المحبة هي الحب، فإنه يقال: أحبه، وحبه حباً ومحبة. ولا فرق. وكلاهما مصدر.

قال ابن المرحل : وأنا أقول: إنهما إذا كانا مصدرين فإنهما أمر عديمي.

قال له الشيخ تقي الدين: الكلام إذا انتهى إلى المقدمات الضرورية فقد انتهى وتم . وكون الحب والبغض أمراً وجودياً معلوم بالاضطرار؛ فإن كل أحد يعلم أن الحي إن كان خالياً عن الحب كان هذا الخلو صفة عدمية. فإذا صار محباً، فقد تغير الموصوف وصار له صفة ثبوتية زائدة على ما كان قبل أن يقوم به الحب. ومن يحس ذلك من نفسه يجده، كما يجد شهوته ونفرته ورضاه وغضبه ولذته وألمه.

ودليل ذلك: أنك تقول: أحب يحب محبة، ونقيض أحب: لم يحب. ولم يحب صفة عدمية، ونقيض العدم الإثبات.

قال ابن المرحل : هذا ينتقض بقولهم : امتنع بمتنع ، فإن نقيض الامتناع : لا امتناع .
وامتناع صفة عدمية .

قال الشيخ تقي الدين : الامتناع أمر اعتباري عقلي ؛ فإن الممتنع ليس له وجود خارجي ، حتى تقوم به صفة . وإنما هو معلوم بالعقل ، وباعتبار كونه معلوماً له ثبوت ١٥٠/١١ علمي ، وسلب هذا الثبوت العلمي : عدم هذا الثبوت ؛ فلم ينتقض هذا قولنا : نقيض العدم ثبوت . وأما الحب فإنه صفة قائمة بالحب . فإنك تشير إلى عين خارجة ، وتقول : هذا الحي صار محباً بعد أن لم يكن محباً . فتخبر عن الوجود الخارجي . فإذا كان نقيضها عدماً خارجياً ، كانت وجوداً خارجياً .

وفي الجملة ، فكون الحب والبغض صفة ثبوتية وجودية معلوم بالضرورة . فلا يقبل فيها نزاع ولا يناظر صاحبه إلا مناظرة السوفسطائية .

قلت : وإذا كان الحب والبغض ونحوهما من الصفات المضافة المتعلقة بالغير : صفات وجودية ، ظهر الفرق بين الصفات التي هي إضافة ونسبة ، وبين الصفات التي هي مضافة منسوبة . فالحمد والشكر من القسم الثاني ؛ فإن الحمد أمر وجودي متعلق بالمحمود عليه . وكذلك الشكر أمر وجودي متعلق بالمشكور عليه . فلا يتم فهم حقيقتهما إلا بفهم الصفة الثبوتية لهما التي هي متعلقة بالغير . وتلك الصفة داخلية في حقيقتهما . فإذا كان متعلق أحدهما أكبر من متعلق الآخر ، وذلك التعلق إنما هو عارض لصفة ثبوتية لهما ، وجب ذكر تلك الصفة الثبوتية في ذكر حقيقتهما .

والدليل على هذا : أن من لم يفهم الإحسان امتنع أن يفهم الشكر / فاعلم أن تصور ١٥١/١١ متعلق الشكر داخل في تصور الشكر .

قلت : ولو قيل : إنه ليس هذا إلا أمراً عدمياً . فالحقيقة إن كانت مركبة من وجود وعدم ، وجب ذكرهما في تعريف الحقيقة . كما أن من عرف الأب - من حيث هو أب - فإن تصوره موقوف على تصور الأبوة ، التي هي نسبة وإضافة . وإن كان الأب أمراً وجودياً .

فالحمد والشكر متعلقان بالمحمود عليه والمشكور عليه . وإن لم يكن هذا المتعلق عارضاً لصفة ثبوتية . فلا يفهم الحمد والشكر إلا بفهم هذا المتعلق . كما لا يفهم معنى الأب إلا بفهم معنى الأبوة ، الذي هو التعلق . وكذلك الحمد والشكر أمران متعلقان بالمحمود عليه والمشكور عليه .

وهذا التعلق جزء من هذا المسمى . بدليل أن من لم يفهم الصفات الجميلة لم يفهم

الحمد. ومن لم يفهم الإحسان لم يفهم الشكر.

فإذا كان فهمها موقوفًا على فهم متعلقهما، فوقوفه على فهم التعلق أولى. فإن التعلق فرع على المتعلق، وتبع له. فإذا توقف فهمهما على فهم المتعلق الذي هو أبعد عنهما من التعلق، فتوقفه على فهم التعلق أولى. وإن كان التعلق أمرًا عديمًا. والله أعلم.

١٥٢/١١ | قال له الشيخ تقي الدين ابن تيمية: قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] قد اتبع بقوله: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وعامة أنواع الربا يسمى بيعاً. والربا - وإن كان اسماً مجملاً - فهو مجهول. واستثناء المجهول من المعلوم يوجب جهالة المستثنى فيبقى المراد إحلل البيع الذي ليس بربا. فما لم يثبت أن الفرد المعين ليس بربا لم يصح إدخاله في البيع الحلال. وهذا يمنع دعوى العموم. وإن كان الربا اسماً عاماً فهو مستثنى من البيع أيضاً. فيبقى البيع لفظاً مخصوصاً. فلا يصح ادعاء العموم على الإطلاق.

قال ابن المرحل: هذا من باب التخصيص. وهنا عمومان تعارضاً، وليس من باب الاستثناء. فإن صيغ الاستثناء معلومة. وإذا كان هذا تخصيصاً لم يمنع ادعاء العموم فيه.

قال الشيخ تقي الدين: هذا كلام متصل بعضه ببعض، وهو من باب التخصيص المتصل. وتسمية الفقهاء استثناءً، كقوله: له هذه الدار ولي منها هذا البيت. فإن هذا بمنزلة قوله: إلا هذا البيت. وكذلك لو قال: أكرم هؤلاء القوم ولا تكرم فلاناً وهو منهم. كان بمنزلة قوله: إلا فلاناً. وإذا كان كذلك صار بمنزلة قوله: أحل الله البيع إلا ما كان منه ربياً.

١٥٣/١١ | فمن ادعى بعد هذا أنه عام في كل ما يسمى بيعاً فهو مخطن.

قال ابن المرحل: أنا أسلم أنه إنما هو عام في كل بيع لا يسمى ربا.

قال له الشيخ تقي الدين: وهذا كان المقصود. ولكن بطل بهذا دعوى عمومه على الإطلاق؛ فإن دعوى العموم على الإطلاق ينافي دعوى العموم في بعض الأنواع دون بعض. وهذا كلام بين.

وادعى مدع أن فيه قولين: أحدهما: أنه عام مخصوص. والثاني: أنه عموم مراد.

فقال الشيخ تقي الدين: فإن دعوى أنه عموم مراد، باطل قطعاً، فإننا نعلم أن كثيراً من أفراد البيع حرام.

فاعترض ابن المرحل بأن تلك الأفراد حُرمت بعد ما أحلت فيكون نسخاً.

قال الشيخ تقي الدين: فيلزم من هذا ألا نحرم شيئاً من البيوع بخبر واحد، ولا

بقياس، فإن نسخ القرآن لا يجوز بذلك، وإنما يجوز تخصيصه به. وقد اتفق الفقهاء على التحريم بهذه الطريقة.

| قال ابن المرحل: رجعت عن هذا السؤال؛ لكن أقول: هو عموم مراد في كل ما ١٥٤/١١ يسمى بيعاً في الشرع. فإن البيع من الأسماء المنقولة إلى كل بيع صحيح شرعي.

قال الشيخ تقي الدين: البيع ليس من الأسماء المنقولة؛ فإن مسماه في الشرع والعرف هو المسمى اللغوي، لكن الشارع اشترط لحله وصحته شروطاً. كما قد كان أهل الجاهلية لهم شروط أيضاً بحسب اصطلاحهم. وهكذا سائر أسماء العقود، مثل الإجارة والرهن، والهبة والقرض والنكاح، إذا أريد به العقد وغير ذلك، هي باقية على مسمياتها. والنقل إنما يحتاج إليه إذا أحدث الشارع معاني لم تكن العرب تعرفها، مثل الصلاة والزكاة، والتيمم. فحيثما يحتاج إلى النقل. ومعاني هذه العقود ما زالت معروفة.

قال ابن المرحل: أصحابي قد قالوا: إنها منقولة.

قال الشيخ تقي الدين: لو كان لفظ البيع في الآية المراد به البيع الصحيح الشرعي لكان التقدير: أحل الله البيع الصحيح الشرعي. أو أحل الله البيع الذي هو عنده حلال. وهذا - مع أنه مكرر - فإنه يمنع الاستدلال بالآية. فإننا لا نعلم دخول بيع من البيوع في الآية حتى نعلم أنه بيع صحيح شرعي. ومتى علمنا ذلك استغنيا عن الاستدلال بالآية.

| قال ابن المرحل: متى ثبت أن هذا الفرد يسمى بيعاً في اللغة قلت: هو بيع في ١٥٥/١١ الشرع؛ لأن الأصل عدم النقل، وإذا كان بيعاً في الشرع دخل في الآية.

قال الشيخ تقي الدين: هذا إنما يصح لو لم يثبت أن الاسم منقول أما إذا ثبت أنه منقول لم يصح إدخال فرد فيه. حتى يثبت أن الاسم المنقول واقع عليه. وإلا فيلزم من هذا أن كل ما سمي في اللغة صلاة وزكاة، وتيمماً، وصوماً وبيعاً، وإجارة، ورهناً: أنه يجوز إدخاله في المسمى الشرعي بهذا الاعتبار. وعلى هذا التقدير فلا يبقى فرق بين الأسماء المنقولة وغيرها. وإنما يقال: الأصل عدم النقل، إذا لم يثبت، بل متى ثبت النقل فالأصل عدم دخول هذا الفرد في الاسم المنقول، حتى يثبت أنه داخل فيه بعد النقل.